



جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاامي

الشعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الهندسة المالية ودورها في إدارة مخاطر البنوك الجزائرية
دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - مستغانم -

مقدمة من طرف الطالبتن:

حفصة كوشة
منيرة كدو

أعضاء لجنة المناقشة

الجامعة	الرتبة	اللقب والاسم	الصفة
جامعة مستغانم	أستاذ محاضر - أ-	بن زيدان الحاج	رئيسا
جامعة مستغانم	أستاذ محاضر - أ-	قدال زين الدين	مشرفا ومقررا
جامعة مستغانم	أستاذ محاضر - أ-	بوظراف جيلالي	مناقشا

السنة الجامعية: 2019-2020

الاهداء

إلى من خلقني إنسانا وكرمني ببعض علمه إلى ربي الذي أحيا بفضلله أوجه
دعائي له بالحمد والشكر على نعمة التي لا تحصى

إلى من كانت سندي في السراء والضراء إلى من إجتهدت وحرصت على نشأتي
وتربيتي إلى من غمرتني بحبها وعطفها وحنانها إلى من يعجز اللسان عن الثناء
عليها والقلم عن وصفها إلى الغالية أمي .أمي

إلى أبي الذي أشعل مصباح عقلي وأطفأ ظلمة جهلي إلى من تكفل المشقة في
تعليمي ولم يبخل علي بشيء وأراد أب أبلغ المعالي وعلمني الصبر والطاعة...أبي
أطال الله في عمره

أيام حياتي إخوتي :فاطمة-رضا-فيصل-أمين

إلى فرحة فرحة قلبي ونور عيني أبناء إخوتي :علي-عبد الحق-زينب-نجمة

إلى رفقاء دربي في هذه الحياة أصدقاء الأعراء ليلى-منيرة-زهية-سعدية

حفصة

الاهداء

إلى من خلقتني إنسانا وكرمني ببعض علمه إلى ربي الذي أحيا بفضلله أوجه
دعائي له بالحمد والشكر على نعمة التي لا تحصى

إلى من كانت سندي في السراء والضراء إلى من إجتهدت وحرصت على نشأتي
وتربيتي إلى من غمرتني بحبها وعطفها وحنانها إلى من يعجز اللسان عن الثناء
عليها والقلم عن وصفها إلى الغالية أمي. أمي.

يبخل علي بشيء وأراد أب أبلغ المعالي وعلمي الصبر والطاعة...أبي أطال الله في
عمره إلى أبي الذي أشعل مصباح عقلي وأطفأ ظلمة جهلي إلى من تكفل
المشقة في تعليمي ولم.

إلى من عشت معهم أجمل أيام حياتي إخوتي: فهيم -لامية-حفيظ.

إلى فرحة فرحة قلبي ونور عيني إبنة أختي ملاك.

إلى رفقاء دربي في هذه الحياة أصدقاء الأعداء حفصة-زهية-سعدية.

وإلى كل من وسعتهم ذاكرتي عائلة كدو بأكملها

منيرة

شكر وتقدير

الشكر والحمد لله الذي منّ علينا ووفقنا لإنجاز هذا العمل
أتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير والاحترام لأستاذنا الفاضل
قدال زين الدين الذي قبل رحب الإشراف على هذا البحث.
كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أختي العزيزة لامية على ما قدمته
لنا من مساعدة
وأتوجه مسبقا بالشكر والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة الذين
سيساهمون في تقييم هذا البحث وإثرائه بالملاحظات والتوجيهات التي
ستزيد من قيمته.
وفي الأخير أتقدم بجزيل الشكر لكل من قدم لي يد المساعدة لإنجاز هذا
العمل من قريب أو بعيد ولو بالكلمة الطيبة.

الفهرس

الصفحة	العنوان
	شكر وتقدير
	ا لإهداء
	الفهرس
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
(أ - ج)	المقدمة
الفصل الأول: أساسيات الهندسة المالية	
01	تمهيد
02	المبحث الأول: ماهية الهندسة المالية
02	المطلب الأول: مفهوم ونشأة الهندسة المالية
02	1. مفهوم الهندسة المالية
03	2. نشأة الهندسة المالية
04	المطلب الثاني: أهمية الهندسة المالية
06	المطلب الثالث: إستراتيجية التعامل بأدوات الهندسة المالية
06	1. إستراتيجية التحوط
07	2. إستراتيجية المضاربة
08	المبحث الثالث: أدوات الهندسة المالية
08	المطلب الأول: مفهوم المشتقات المالية وخصائصها

08	1. مفهوم المشتقات المالية
09	2. خصائصها
10	المطلب الثاني: عقود الخيارات والمبادلات
10	1. عقود الخيارات
11	2. عقود المبادلات
13	المطلب الثالث: العقود المستقبلية والآجلة
13	1. عقود المستقبلية
14	2. عقود الآجلة
17	المبحث الثالث: فوائد الهندسة المالية أثارها ومخاطرها، أدواتها
17	المطلب الأول: فوائد الهندسة المالية
18	المطلب الثاني: أثار الهندسة المالية
21	المطلب الثالث: مخاطر أدوات الهندسة المالية
24	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: إدارة المخاطر البنكية

25	تمهيد
26	المبحث الأول: ماهية المخاطر البنكية
26	المطلب الأول: مفهوم مخاطر البنكية ومصادرها
26	1. مفهوم المخاطر البنكية
27	2. مصادر المخاطر البنكية
29	المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية
29	1. المخاطر المالية

33	2. المخاطر الغير المالية
36	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في المخاطر البنكية
37	المبحث الثاني: أدوات إدارة المخاطر البنكية
37	المطلب الأول: ماهية إدارة المخاطر البنكية
40	المطلب الثاني: طرق النسب المالية
44	المطلب الثالث: معايير لجنة بازل الدولية لإدارة المخاطر البنكية
50	المبحث الثالث: إدارة المخاطر المالية باستعمال المنتجات المالية
50	المطلب الأول: إدارة مخاطر الائتمان
52	المطلب الثاني: إدارة مخاطر سعر الفائدة
55	المطلب الثالث: إدارة المخاطر سعر الصرف
58	خلاصة الفصل

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة وتنمية الريفية وكالة مستغانم

59	تمهيد
59	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية
60	المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية
60	المطلب الثاني: مهام واهداف بنك والفلاحة التنمية الريفية
60	1. مهام
61	2. أهداف
62	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك والفلاحة والتنمية الريفية

64	المبحث الثاني: المخاطر التي تواجه بنك الفلاحة وتنمية الريفية وكيفية ومعالجتها
64	المطلب الأول: مخاطر عدم التسديد
66	المطلب الثاني: مخاطر إقتصادية ومخاطر المتعلقة بالعملية مطلوب تمويلها
66	المطلب الثالث: المخاطر الاجتماعية والسياسية والقانونية
67	خلاصة الفصل
68	خاتمة
	المصادر والمراجع

قائمة الأشكال

و الجداول

قائمة الأشكال و الجداول

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	المخاطر التشغيلية الركائز الثلاث	34
(2-1)	الدعائم الثلاثة لاتفاقية بازل	47
(3-1)	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	62

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	أوجه الإختلاف بين العقود المستقبلية والعقود الآجلة	16

مقدمة

تعتبر الهندسة المالية من مواضيع الهامة جدا في الوقت الراهن بما لها من دور في إيجاد حلول مبتكرة لمشاكل التمويل وعدادة المخاطر حيث تقوم هذه الأخيرة على إبتكار أدوات مالية جديدة لحل مشاكل التمويل وإدارة المخاطر المرتبطة به والتخوف فضلا عن إيجاد فرص استثمارية أكثر لفتاة متنوعة من المتعاملين.

ولعل من أبرز الجوانب في مجال الهندسة المالية هو إدارة المخاطر والذي يعتبر من المواضيع لأكثر أهمية من العمل المالي والمصرفي في الوقت الحالي كما تلعب إدارة المخاطر من دور بارز في الحد من الأثار السلبية للمخاطر المختلفة على أنشطة البنوك واعمالها.

وقد نشأت من خلال المؤسسة كحالات وجود اخطاء أوغش وقد يؤدي ذلك إلى العصف بالكيان التنظيمي والإقتصادي وقد حاول بعض المفكرين والباحثين تطوير أساليب وأدوات قد تساعد في التخفيض أو التقليل أو إنتهاء مدة المخاطر والتي تتمثل في أدوات الهندسة المالية والتي تبرز أهميتها من خلال إيجاد حلول مبتكرة و أدوات مالية جديدة حيث أن الوضع الحديث بغرض ضغوطات تنافسية حادة غير متكافئة بالنسبة للبنوك وبالذات في أسواق التمويل والخدمات المصرفية والمالية وذلك لتضمن للبنوك قدرا من المرونة ونصيبا سوقيا وافرا.

أولا: إشكالية البحث:

مما سبق تتضح إشكالية الدراسة في التساؤل المحوري الآتي:

-ماهو دور الهندسة المالية في إدارة المخاطر البنكية؟

وإنطلاقا من التساؤل السابق يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

-ماهي أساسيات الهندسة المالية وما الهدف في إستعمال أدواتها في البنوك؟

-أذكر الأدوات المتمثلة من طرف البنوك لإدارة المخاطر؟

-ما المخاطر التي يتعرض لها البنك؟

ثانيا: فرضيات البحث

للإجابة على التساؤلات السابقة فإن الدراسة تتطلب إقترح الفرضيات التالية:

- إستعمال أدوات الهندسة المالية للتقليل من المخاطر

- قلة إهتمام البنوك بدراسة شاملة لإدارة مخاطرها (خطر القرض.خطر السوق.خطر التشغيل).

ثالثا: أهمية البحث:

هذا العمل يعالج أحد أهم المواضيع الحديثة نسبيا في عالم المالية وهو الهندسة المالية بإعتباره موضوع مطروح على مجال البحث والإستقصاء كما أن الإبتكارات والإبداعات المالية التي تظهر من حين لآخر هي الوجه الحقيقي للهندسة المالية،كونها تبحث عن هذه الإبتكارات لإيجاد الحلول الجذرية للمخاطر والتهديدات التي تتعرض لها البنوك.

رابعا: أهداف البحث:

إن هذا العمل يهدف في أساس إلى الكشف عن جوانب الهندسة المالية من جهة، والتعرف على واقع الإدارة المخاطر في البنوك من جهة أخرى بالإضافة إلى الأهداف التالية:

- تقديم مفهوم الهندسة المالية وتحديد أنواعها وأهميتها من خلال إبراز دورها في إدارة المخاطر المالية.
- إبراز دور إدارة المخاطر في البنوك.

- محاولة إسقاط الدراسة النظرية على البنك والمخاطر التي تواجهها والأدوات المستعملة في مواجهة هذه المخاطر.

خامسا: أساسيات إختيار الموضوع:

إن السبب لإختيار موضوع الهندسة المالية لأنه من أهم المواضيع في الوقت الحالي بالإضافة إلى الرغبة في معرفة الدور الذي تلعبه إدارة المخاطر في البنوك ومواكبة البنوك الوطنية لتطور التكنولوجيا.

سادسا: المنهج المستخدم في البحث:

من أجل الإجابة على إشكالية البحث تم الإعتماد على المنهج الوضعي والمنهج التحليلي.

المنهج الوصفي: وهو المنهج المناسب لوصف إستعراض الجانب النظري للهندسة المالية والمخاطر البنكية.

سابعاً: هيكل البحث:

تضم هذه الدراسة مقدمة عامة وثلاق فصول فصليين نظريين وفصل تحليلي (تطبيقي) وخاتمة عامة، وتتضمن هذه الفصول في:

الفصل الأول: يتمثل في الإطار النظري أساسيات الهندسة المالية بحيث تطرقنا لمفهوم الهندسة المالية ونشأتها وأهميتها مع إبراز إستراتيجيات التعامل بأدوات الهندسة المالية.

الفصل الثاني: يدرس إدارة المخاطر البنكية والأدوات المستعملة فيها وأخيراً تقنيات تحليل مجموع هذه المخاطر (الإئتمان سعر الصرف والفائدة)

الفصل الثالث: تتمثل في دراسة حالة لعينة من البنوك لولاية مستغانم وذلك بهدف معرفة

الفصل الأول:

أساسيات الهندسة المالية

تمهيد:

أصبحت الهندسة المالية عملية تطويرية إذ أنه لا يمكن لأحد أن ينكر الدور الذي تؤديه في تنشيط البورصات المالية العالمية وكذا بوصفها إبتكارات جديدة في المنشآت الإستثمارية بصورة عامة فضلا عن الأثر الذي أحدثته في التفكير الإستراتيجي للمنشآت المالية والمصرفية وظهور الأسواق المالية الناشئة والمراكز العالمية لذا فهي تمتلك القدرة على تخفيض تكاليف النشاطات القائمة والتقليل من مخاطرها وتجعل من الممكن تطوير منتجات وخدمات وأسواق جديدة

نذكر من بين هذه المنتجات المالية المبتكرة من قبل المهندسين الماليين أسلوب التمويل بالهامش واسلوب البيع على المكشوف والأوراق المالية المستخدمة المطورة من الأوراق المالية التقليدية وصناديق الإستثمار.

وأهم تلك المنتجات والتي تتناولها في هذا الفصل هي عقود المشتقات المالية وأنواعها المختلفة

ومن خلال هذا الفصل سنحاول إجلاء الغموض عن الهندسة المالية من خلال

- أساسيات الهندسة المالية.

- أدوات الهندسة المالية.

- آثار الهندسة المالية فوائده ومخاطره وأدواتها.

المبحث الأول: ماهية الهندسة المالية

ظهر في السنوات الماضية مفهوم جديد في عالم المال بشقيه العلمي والأكاديمي وهو ما يطلق عليه الهندسة المالية والذي يتبع إمكانية إستعمال أكثر من عائد من الصفقات اليومية للأدوات المالية

المطلب الأول: مفهوم ونشأة الهندسة المالية

1. مفهوم الهندسة المالية

هناك عدة مفاهيم للهندسة المالية من بينها كالآتي¹

- تعرف على أنها التحول النهائي للمنتج المالي لتحسين إيراداته أو تقليل المخاطرة مما يجعل لها دور في تغيير أوضاع السوق المالي

¹ جليل كاظم مدلول العارفي وعلي عيودي نعمة الجبوري، هندسة المالية وأدواتها المشقة، الطبعة الأولى، دار المنهجية عمان 2016م، ص 15

- تصميم تطوير والتزويد بتقنيات مالية مبتكرة وصياغة حلول عملية للمشاكل المالية
- هي التطبيق العلمي لمبادئ رياضية أو علمية لحل مسائل أو تصميم منتجات وخدمات مفيدة
- هي العملية التي تسمح بإعادة صياغة وتركيب المنتجات المالية الموجودة لإستحصال الميزة الضريبية المتغيرة في ظل المناخ الإقتصادي العام¹
- هي عملية إيجاد وتطوير مجموعة من الأدوات المالية الجديدة وتصميم المراكز المالية المختلفة من خلال واحدة أو أكثر من هذه الأدوات وطبقا لحاجات المتعاملين في الأسواق المالية بإستخدام الأساليب الكمية والنماذج والبرامج الإحصائية المعقدة لإدارة المخاطر بأفضل صورة ممكنة .
- ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الهندسة المالية على أنها تلك الفلسفة التي تهتم بإدارة الأدوات المالية خارج الميزانية بالإضافة إلى بنوك المركز المالي وحسابات الأرباح والخسائر التي تشمل على الأوراق المالية والأدوات الإستثمارية لأجل قادمة.
- حيث يمكن إستعمال مجموعة من الأدوات المالية مع عناصر المركز المالي فيشكل برامج مالية وإستثمارية تهدف إلى تحقيق أعلى عائد بأدنى مخاطرة².

2. نشأة الهندسة المالية:

في بداية الثمانينات بدأت وول ستريت الإستعانة ببعض الأكاديميين من ذوي الشهرة من أمثال وكذا لتطوير منتجات أسواق المال وكلما زادت هذه المنتجات تعقيدا (كلما زاد الإستعانة بالأكاديميين و من المثير أن وول ستريت كانت تحاول أن تعبت بالعالم بإبتكارات رياضية ولكنها عديمة الفائدة و مع إرتفاع كفاءة السوق ولم يعد الخداع ممكنا في المدى الطويل و في منتصف الثمانينات اخذت هذه العملية إسما أكثر إستساعة و هو الهندسة المالية وقد ساهمت العديد من العوامل في نمو الهندسة المالية و بينما كانت المخاطرة دائما حاضرة فإن تقلب أسعار الفائدة وأسعار الصرف زاد زيادة محسومة في السنوات الأخيرة و يؤكد صاحب موسوعة المشتقات أن وول ستريت قد إستفاد كثيرا من البحوث التي تقوم بها المؤسسات الأكاديمية إن تطور الحاسب الشخصي قد أدى دورا خطيرا في تقدم مجال الهندسة المالية³

¹ جليل كاظم مدلول العارفي وعلي عبودي نعمة الجبوري، هندسة المالية وأدواتها المشقة، ص 16
² جليل كاظم مدلول العارفي وعلي عبودي نعمة الجبوري ، الهندسة المالية وأدواتها المشقة، ص 18
³ زينب بوشن، الهندسة المالية ودورها في إدارة المخاطر في البنوك، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ، سنة 2014-2015م ، ص 05

أنشأ الإتحاد الدولي للمهندسين الماليين في عام 1992 للإرتقاء بصناعة الهندسة المالية و أصبح هذا الإتحاد يضم نحو 2000 عضو من شتى أنحاء العالم ويمكن تلخيص العوامل المساهمة في تطور مفهوم الهندسة المالية في ما شهدته الأسواق المالية العالمية من تطورات في مجالات الابتكارات المالية فيما يلي

- إتساع وتعدد أدوات الإستثمار المتاحة في أسواق المال , وقد أدى بذلك إلى زيادة سيولة السوق و غتاحة مزيد من التمويل عن طريق جذب مستثمرين جدد وتقديم فرص جديدة للباحثين عن التمويل
- إيجاد أدوات إدارة المخاطر والتي تمكن من إعادة توزيع المخاطر المالية طبقا لتفضيلات المستثمرين للمخاطرة .

- تطوير أدوات المراجعة بين الأسواق بما يحسن التكاليف ويزيد العائد و الإنفتاح على الأسواق العالمية

المطلب الثاني: أهمية الهندسة المالية

إن العرض الأساسي للهندسة المالية هو التحوط ونقل المخاطر إلا ان إستعمالها توسع بصورة كبيرة خلال السنوات الأخيرة ليشمل أغراض الإستثمار و المضاربة و على الرغم من التعقيد الواسع للأدوات الهندسة المالية إلا أنها قد تكون مفيدة ومهمة بالنسبة للمستثمرين و المؤسسات , حيث تكمن أهمية الهندسة المالية فيما يلي :

1. أهمية إدارة المخاطر:

حيث هي تلك التي تتم من خلالها تعريف المخاطر و تحديد قياسها و مراقبتها والرقابة عليها وذلك بهدف ضمان ما يلي :

- إن المخاطر من ضمن الإطار الموافق عليه من قبل مجلس الإدارة أن عملية لإتخاذ القرارات المتعلقة يتحمل المخاطر تتفق مع الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة المالية .

- ان العائد المتوقع يناسب مع درجة الخطر .

يتضح من هذا التعريف أن إدارة المخاطر تكتسب أهمية كبيرة في المؤسسات المالية ، حيث تمكنها مسبقا من تجنب الأثار السلبية التي يمكن أن تخلقها مختلف أنواع المخاطر المالية وذلك من خلال مجموع من العمليات التي من شأنها تحديد هذه المخاطر وقياسها والرقابة عليها، وبالتالي تمكينها من أداء نشاطاتها.

¹زينب بوشن، الهندسة المالية ودورها في إدارة المخاطر في البنوك، ص 05

2. أهمية إدارة السيولة:

- نظرا لأهمية السيولة في أداء مختلف العمليات والأنشطة والوفاء بمختلف الإلتزامات، وجب على المؤسسات المالية توليها أهمية خاصة لأن نقص السيولة أو وجود فائض فيها لا يخدم المؤسسة حيث تهدف إدارة السيولة في المؤسسات المالية على إختلاف أنواعها إلى الأتي¹:
- المحافظة على استمرار المؤسسة المالية في أداء وظيفتها على احسن وجه، وإيجاد مخاطر العسر المالي عنها.
 - التأكد من مقدرة المؤسسة المالية على الوفاء بإلتزاماتها وتحصيل التمويلات والإستثمارات في تاريخ إستحقاقها .
 - حماية الأصول من عملية البيع الأضطرابي عند الحاجة، وعدم تعريض المؤسسة المالي ة لمخاطرة كبيرة على المدى الطويل .
 - تقوية ثقة المتعاملين مع المؤسسة المالية وبالتالي إستمرارهم في التعامل معها، و ذلك من خلال الإدارة الجيدة لموجوداتهم .
 - تسيير الأوراق المالية وتجاوز القيود القانونية².

1. أهمية المنافسة المالية و تجاوز القيود القانونية:

1-1 المنافسة المالية : تعمل المؤسسات المالية على دفع عجلة الإبتكار المالي من أجل إستحداث منتجات مالية جديدة او تطوير منتجات مالية قائمة بهدف تلبية مختلف الإحتياجات التمويلية المتجددة لعملائها وإغتنام مختلف الفرص الإستثمارية المتاحة لها ولن يتحقق ذلك إذا كانت شكلية منتجاتها متنوعة تمكنها من إستقطاب أكبر عدد من العملاء وهو ما من شأنه ان يساعد على مواجهة المنافسة في البيئة التي تنشط فيها، وبالتالي تحقيق البقاء والإستمرارية.

2-1 تجاوز القيود القانونية: تنشط المؤسسات المالية في بيئة تفرض الكثير من القيود القانونية والتنظيمية وهو الأمر الذي جعلها تفكر في إيجاد حلول مناسبة لتجاوزها، وكان ذلك من خلال إستخدام الهندسة المالية¹.

¹زينب بوشن، الهندسة المالية ودورها في إدارة المخاطر في البنوك، ص 13
²زينب بوشن، مرجع سابق، ص 13

المطلب الثالث: إستراتيجية التعامل بأدوات الهندسة المالية.

يقصد باستراتيجية التعامل بأدوات الهندسة المالية الأهداف التي يسعى المتعاملون إلى تنفيذها باستخدام هاته الأدوات، حيث نتطرق إلى أهمها فيما يلي²:

1. إستراتيجية التحوط: التحوط هو تجنب المخاطر قدر الإمكان و عليه فإن التحوط يكون مقبولا إذا ما إقترن بالنشاط الحقيقي وبذلك يمكن تحقيق إيجابيات توزيع المخاطر دون الوقوع في سلبيات المجازفة، وهذا التحول يمكن أن يتم من خلال العقود المستقبلية والخيارات و عقود المبادلات و عليه فإن التحول المالي بإستعمال المشتقات يمكن إعتماده كأداة لأدارة المخاطر المتمثلة في العقود الآجلة والمستقبلية والخيارات والمبادلات ، إذ تستعمل مشتقات العملة بشكل فاعل في إدارة مخاطر الصرف الأجنبي وبشكل عام، ير لئو المليون على مخاطر الصفقات عند قيامهم بالتحوط ضد مخاطر اسعار الصرف، وهنا يحاول التحوط ان يزيل مخاطر السعر من خلال تثبيت سعر التبادل كي يتم بتاريخ لاحق، وبمعنى اخر فإن المخاطر التي ينبغي تجنبها هي مخاطرة نظامية او مخاطر السوق وبما أن السعر متغير خلال عمر العقد فإن تحوط السوق يحقق الربح أو الخسارة على وقف تحركات الأسعار، فإن كانت تلك التحركات في الاتجاه المتوقع والمرغوب فيه فإن المتحوط يحقق الربح إما إذا كان بالإتجاه المغاير على مركز السوق يحقق الخسارة .

2. إستراتيجية المضاربة: تعني تحمل درجة عالية من المخاطر ولئنها مدروسة بشكل أو بآخر أملا في تحقيق أرباح رأسمالية في الغالب وتنطوي هذه الإستراتيجية على درجة عالية من الرفع وهو ما يجذب العديد من المضاربين، وذلك أن تغيير بسيط في سعر المؤشر باقل من واحد بالمائة يمكن أن يقود إلى تغيير كبير بقيمة العقد تعادل 15 بالمئة أو أكثر إذ نجد إستراتيجية التحوط الاكثر شيوعا في أسواق الخيارات لكن تتطلب الأسواق الناجحة أن يكون هناك طرف الجانب الآخر من المعاملة وعادة ما يكون الطرف هو المضاربة .

فعلى النقيض من المتحوطين، يسعى المضاربون إلى تحقيق بعض العوائد من بيع وشراء العقود، إذ يرغبون بتحمل مخاطر تقلبات الأسعار أملا في تحقيق الأرباح الناتجة عن هذه التقلبات علما أنه ليس لدى المضاربين أي مركز في السوق الأتي.

¹زينب بوشن، الهندسة المالية ودورها في إدارة المخاطر في البنوك ، ص 14

²زينب بوشن، مرجع سابق، ص 31

وعلى هذا فإن المستثمر في إمتلاك خيار الشراء أو العملات التي يشتري خيار حق الشراء، و مما غرضه الاستفادة من تقلبات الاسعار و تحقيق الربح جراء ذلك عن طريق إقتناص الفرص التي ستحدث له والتي تعتمد على توقعاته لما ستكون عليها أحوال السوق والاسعار المستقبلية، فيشتري اليوم حق الحصول على أسهم بسعر محدد لبيعها غدا عندما ترتفع الأسعار، ولتحقيق هذا الهدف يلجأ المستثمرون إلى إستعمال حقهم في الخيار عندما تحقق توقعاتهم بإرتفاع سعر الأوراق المالية أو السلع والعملات بسعر منخفض، وبيعها بسعر أعلى ليرجع الفرق بين السعيرين وهذا مايسمى إستراتيجية التداول و إنتشار أسعار الشراء عندما يستعمله للمضاربة على إنخفاض سعر السلع الأساسية و مع زيادة شعبية تداول العملات الأجنبية في العالم ضمن النظام المالي و إرتفاع زيادة حجم التداول اليومي، أصبح استعمال الأدوات المالية شعبية في المضاربة والتحوط من خلال عقود الخيارات والمستقبلية والأجلة و المبادلات التي شملت سوق الخيارات¹.

المبحث الثاني: أدوات الهندسة المالية

يبدل المهندسون جهود كبيرة لتلبية إحتياجات ورغبات المستثمرين المتغيرة عن طريق تعميم وتطوير وابتكار المنتجات المالية جديدة تلي الرغبات ولذلك فقد ابتكر مايسمى بالمشتقات المالية بأنواعها المختلفة، والتي بدأ إستعمالها في أوائل السبعينات، ثم إزداد التعامل بها في نهاية العقد نفسه وكذا بداية الثمانينات حيث نشأت أسواق خاصة بها، بشكل حوالي 80 بالمئة من صفقاتها بالدولار الأمريكي.

المطلب الأول: مفهوم المشتقات المالية وخصائصها.

تعرف المشتقات على أنها مجموعة من العقود المالية التي تتنوع وفق هيكلتها (structure) ومخاطرها (risks) وأجالها (modcrities) التي تتراوح بين 30 عاما أو أكثر كما تتنوع هذه الأدوات المشتقة تبعا لدرجة تعقيدها (complexity)، و من المتعارف عليه أن هذه الادوات ترتبط بعلاقة طردية مع درجة تعقيدها من ناحية كونها أساسية (basic) أو وسيطية (intermediate) أو هجينة (hybrid)².

كما أن معظم المشتقات المالية هي من أدوات خارج الميزانية، لأنها و من كانت نشئ إلتزاما متبادلا مشروطا، إلا أنها إما تسبب أي تدفق نقدي مبدئي (إستثمار مبدئي)، أو أنها وهو الأغلب يتسبب في تدفق

¹ زينب بوشن، الهندسة المالية ودورها في إدارة المخاطر في البنوك، ص 31

² هشام فوزي العبادي وجيليل كاظم العارفي، الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على إستراتيجيات الخيارات المالية، الطبعة الثانية، الوراق عمان الأردن، سنة 2912م ص 53

نقدي ضئيل ن سربا يتمثل في الهامش الم بدئي ولذا يطلق البعض على الم شرتقات المالية بمصطلح (الإستشارات الصفرية) ويمكن تلخيص مفهوم الشرتقات المالية كمايلي:

هي عقود يتم تسويقها بتاريخ مستقبلي، لا تتطلب استثمارات مبدئية أو تتطلب مبلغ مبدئي صغير مقارنة بقيمة العقود، وتعتمد قيمة المكاسب و الخسائر، على قيمة الأصل موضوع العقد، ويتضمن العقد مايلي:¹

- تحديد سعر التنفيذ في المستقبل .
- تحديد الكمية التي سيطبق عليها السعر.
- تحديد الزمن الذي سيسير في ه العقد.
- تحديد الشئ موضوع العقد (سلعة، مؤشر، اسعار، سعرورقة مالية، سعر صرف عملة أجنبية، سعر فائدة...).

مما سبق ومن تعريفات الشرتقات المالية يمكن حوصلة خصائصها فيمايلي:

- يتم تنفيذها وتسويقها في تاريخ مستقبلي .
- يتم تغيير قيمة الشرتقات المالية إستجابة للتغيير في الصرف أو سعر الفائدة أو سعر الأوراق المالية بمعنى أن يكون إرتباط العقود المالية للشرتقات سعر فائدة محدد.
- قد يتطلب عقود الشرتقات المالية عادة إستثمارات مبدئية .
- تستعمل المشتقات لمواجهة المخاطر نتيجة التغيير في اسعار تلك الأصول .
- تحدد عقود الشرتقات المالية سعر الصرف سعر السلعة، الفائدة وغير ذلك .²

¹ هشام فوزي العبادي وجيليل كاظم العارفي، الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على إستراتيجيات الخيارات المالية، ص 54

² هشام فوزيا لعبادي وجيليل كاظم العارفي ، مرجع سابق، ص 56-57

المطلب الثاني : عقود الخيار وعقود المبادلات

1. عقود الخيارات:

الخيار هو عقد يعطى كامل الحق في أو البيع لموجود معين بسعر محدد مسبقا ضمن مدة زمنية معينة، وتعد عقود الخيارات من أكثر الأدوات المبرمجة المتوافرة للمتاجرين اليوم، فهي تقدم قدرة كبيرة في الرفع المالي وإدارة المخاطر وتحسين عائدات المحافظ الإستثمارية.

تسري عقود الخيارات عادة على الأوراق المالية كالأسهم والسندات وكذلك على المؤشرات الأسواق المالية، وتسري أيضا على العملات الأجنبية وعلى وفق هذا المفهوم تشمل عقود الخيارات فضلا لمراقبة المشتري والبائع ومجموعة العناصر الأساسية¹:

- (1) تاريخ التعاقد
 - (2) نوع الأصل محل التعاقد
 - (3) كمية العقود وكمية الأصل في كل عقد.
 - (4) سعر التنفيذ أي السعر الذي بموجبه سيتم تسوية بين الطرفين عند التنفيذ العقد
 - (5) تاريخ التنفيذ (إذا كان الخيار من النوع الأروبي) أو خلال الفترة الزمنية التي يسري خلالها (إذا كان الخيار من النوع الأمريكي)
 - (6) قمة العلاوة أو المكافئة التي يتوجب على مشتري الخيار دفعها لمحور الخيار وهذا الخيار لا يختلف عن الخيار الأمريكي إلا أن تنفيذ في تاريخ محدد لإنتهائه والمنصوص عليه في العقد ويمكن المتاجرة بالخيار الأمريكي والأروبي على حد سواء ولكن الخيار الأمريكي يعد أكثر تداولاً.
- والخيارات قديمة قدم الأزل إذ إعتمدت في القرن التاسع عشر في إنجلترا وقد إستعمل الأفراد حقوق الخيار لكسب الحق في شراء الأراضي وإستعمال الملكية الفكرية أو الإفتراض المل، كما كانت عقود الخيارات سائدة في الولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر وقد وجدت عقود الخيارات من قبل المؤسسين في بورصة شيكاغو سنة 1973م.²

¹ هشام فوزي العبادي وجيليل كاظم العارفي، الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على إستراتيجيات الخيارات المالية، ص 79-80

² هشام فوزيا لعبادي وجيليل كاظم العارفي، نفس المرجع السابق، ص 81

ومنذ ذلك الحين توسعت شعبية عقود الخيارات، وتمثل عقود الخيار ذو واحدة من الأدوات التي يستعملها المستثمرون للتغطية ضد مخاطر تغيير الاسعار في غير مصالحيهم ويستعملها المضاربون لتحقيق الارباح.

(2) المبادلات: تعرف على أنها إ اتفاق بين طرفين أو أكثر لمبادلة التزامات أداة أو أكثر وتبادل الفوائد المحققة على أصول مالية (موجودان) بطريقة يستفيد منها جميع أطراف العقد.

أن سبب تطور العمليات التبادل (swap) هو وجود معايير والمقاييس المختلفة حسب القوة المؤسسة المالية وتصنيفها، وأن شروط الإفراضي والإفراضي تخضع للمركز المالي لهذه المؤسسات ولذلك فإن المؤسسة التي لا تستطيع الحصول على قرض بسعر ثابت تستطيع لإصدار السندات بسعر متغير (change price) ومن ثم إجراءات مبادلة بالفوائد المتغيرة إلى الفوائد ثابتة، ومن المؤكد بأن هذه المؤسسات التي تنفذ عمليات التبادل تحقق الأرباح نتيجة لهذه المبادلات.¹

1. أنواع عقود المبادلات:

1-2 مبادلات اسعار الفائدة: وهي مبادلة اسعار فائدة محددة من طرف اخر يلتزم بدفع مبادلة اسعار الفائدة بمستويات مختلفة، وهذا يعني امكانية مبادلة اسعار الفائدة ثابتة- بفائدة ثابتة، أو ثابتة بعائمة- وان المبادلة الفائدة الثابتة بعائمة تسمى المبادلة الأساسية (BASIC SWAP).

إن الهدف من مبادلة أسعار الفائدة هو تخفيض تكلفة التمويل وذلك عن طريق توقع السيناريوهات المحتملة لمسار أسعار الفائدة السوقية .

ومما سبق يمكننا التركيز على بعض الملاحظات:

- تعتبر (تبادل أسعار الفائدة) يعني تبادل الدفعات التي يكون كل طرف ملتزم بها إلى الطرف الأخر حسب عقد التبادل الذي يحدد القيمة التي تحتسب على أساسه الفائدة بالإضافة إلى سعر الفائدة ومدة العقد، لهذا لا توجد تبادل في أصول المالية، أو الأدوات المالية التي تحمل إما فائدة ثابتة أو متغيرة .

- تحدد الأسعار الثابتة للسندات بموجب كوبون مرفق بالسند ولهذا سميت هذه العمليات بتبادل اللوبون (CAUPON SWAP) ، أما الأسعار المتغيرة فهي ترتبط بأسعار إحدى الأسواق المالية في وقت معين، وأشهر

¹ هشام فوزي العبادي وجيليل كاظم العارفي، الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على إستراتيجيات الخيارات المالية، ص 81

هذه الاسعار (LIBOR) فلما تحدد اسعار الفائدة ثلاثة اشهر (LIBOR 3M) أو (LIBOR 6M) ستة شهور أو سنة واحدة (LIBOR 1 YR) .

- بما أن لاتوجد تبادل الأصول أو الخصوم بل يتم التبادل بالفائدة فإن هذه العمليات لا تدخل ضمن الميزانيات وتظهر في حسابات نظامية .

- يتم دفع بقاص الفائدة من قبل أحد الطرفين للأخر بدلاً من دفع الفائدة من قبل كل طرف.¹

2-2 عقود مبادلات العملة:

وهي عملية المبادلة بين عمليتين معنيتين في شراء إحداهما وبيع الأخرى على أساس السعر الفوري (SPOT PRICE)، وفي الوقت نفسه إعادة بيع الأولى وشراء الثانية بموجب سعر مبادلة (السعر الآجل الذي يتم تحديده وفق الفرق القائم بين أسعار الفائدة السائدة حينئذ على الإبداع والإفراضي لكل من العمليتين .

والهدف من تبادل العملات هو منح فرص استثمار أو إقتراض لبعض المؤسسات التي تكون غير معروفة في بعض الاسواق، بالرغم من ملاءمتها وشهرتها في أسواق معينة وتتخذ عقود مبادلة العملات شكلين .

الأول: عقود مبادلة متوسطة أو طويلة الأجل تحدث في أسواق رأس المال يطلق عليها مبادلات راسمالية CAPITAL MARKETING و يغلب على اغراضها الطابع التحوطي أكثر من أغراض المضاربة، وتلجأ لها عادة المؤسسات المالية التي تلجأ إلى الإقتراض طويل لأجل من أسواق راس المال .

الثاني: هي عقود مبادلة قصيرة الأجل والتي تحدث عادة في أسواق النقد ويتعامل فيها المضاربون لأغراض تحقيق الأرباح من جراء ثقل أسعار الصرف العملات وأسعار الفائدة على تلك العملات.²

المطلب الثالث: عقود المستقبلية والأجلة

1) العقود المستقبلية FACTUR CONTARCT

العقود المستقبلية هو إتفاق بين طرفين وفي المقابل يحدد شروط التبادل التي سوف تجري بينهم في وقت ما في المستقبل فهي إتفاقات موحدة عند تداولها في البورصة، ويشار كذلك إلى إن مثل هذه العقود المتداولة في البورصة مثل العقود المستقبلية المالية التي يتم تداولها (LIFE)، وهي أكبر بورصة مالية في أوروبا من حيث حجم العقود المتداولة، للأوراق المالية التي فتحت عام 1982م .

¹ هشام فوزي العبادي وجيليل كاظم العارفي، نفس المرجع السابق، ص 82

² هشام فوزي العبادي وجيليل كاظم العارفي، الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على إستراتيجيات الخيارات المالية، 89-90

وتطورت الأسواق المستقبلية المالية بعد إنهيار (بريتون وودز) عام 1973م حيث يبدأ نظام تعويم أسعار العملات وأصبحت تتحرك صعوداً وهبوطاً بحرية كاملة حسب الغرض والطلب .

ويتم تداول العديد من السلع والمعادن والأوراق المالية في الأسواق العقود المستقبلية وأبرز أنواع العقود مستقبلية هي المتمثلة حبوب، الزيوت، الماشية، اللحوم، السلع الغذائية، القطن، النفط الخام، وقد ركزت أسواق العقود المستقبلية في نشاطها التقليدي في أسواق تجارة المواد أعلاه، والآن ومع إدخال سعر الفائدة ومعدل العقود المستقبلية، كمؤشر للأسهم وما أملت طبيعة الأسواق السلع الأساسية، تغيرت هذه العقود بشكل كبير، ويمكن إدخال التجارة لغير السلع للمؤسسة كاسعار الفائدة ومؤشرات الاسهم والعقود المستقبلية للسهم وكذلك مهدت الطريق للتداول في (SSFS) وكذلك تتميز هذه العقود بأنها عقود نمطية تأخذ شكلاً نمطياً يلتزم بمقتضاة الطرفان، أحدهما مشتري والآخر بائع، أي أنها بهذا الشكل تعد عقود أجلة ولكنها لما حجم وشروط نمطية، وتاريخ نمطي، أي أن العقد المستقبلي يجب إلغاؤه عند تاريخ الإتهاء فقط .

ويتم التعامل في العقود المستقبلية الآتية:

1. العقود المستقبلية لمعدلات الفائدة: ومنها يكون موضوع التعامل هو معدل الفائدة على الودائع والمستندات أو قروض معينة .
2. العقود المستقبلية لأسعار الصرف: ويتم فيها تداول العملات المحلية مقابل العملات الأجنبية .
3. العقود المستقبلية لمؤشرات الاسهم: ويتم فيها تداول مؤشرات لمجموعة من الاسهم والمستندات التي يتم تداولها في سوق الأوراق المالية .
4. العقود المستقبلية لمؤشرات البورصة¹.

(2) العقود الآجلة:

يقصد بها تلك العقود التي يلتزم فيها البائع أن يسلم الم شتري السلع محل التعاقد في تاريخ لاحق بسعر يتفق عليه وقت التعاقد، ويطلق عليه سعر التنفيذ، وفي مثل هذه العقود قد ينص على دفع جزء صغير على أن يؤجل الباقي حتى تاريخ التسلم، ومن أمثلة على العقود الآجلة عقود الاقراض لشراء العقارات وعقود التصدير والإستيراد، ففي هذه العقود يحدد الطرفين النوعية (تاريخ الإستحقاق ومعدل الفائدة في حالة القروض، والجودة أو الرتبة في حالة السلع) كما يحدد الكمية، وطريقة ومكان التسليم، وكيفية

¹ عبد الحكيم نظري، إستخدام الهندسة المالية لتعزيز إدارة المخاطر البنكية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، ص

تسوية العقد ويعرف العقد الآجل بأنه (عقد بين طرفين يلتزمان بموجبه إستلام أو تسليم كمية من أصل معين بسعر معين في زمان محدد ومكان محدد وقد تكون الأصول (موضع التعاقد السلعية كالبن والنفط والذهب والماشية أو مالية كالسندات والودائع والعملات الأجنبية ولا يتضمن الالتزام المشار إليه الدفع الفوري لقيمة الوصف، وإنما دفع مبلغ أولي لإثبات جدية التعاقد بأنها عملية شراء وب يوع فعلية ونهائية وقانونية لكنها مؤجلة التنفيذ الفعلي إلى موعد محدد في المستقبل.

وهذا يعني أنه بمجرد إبرام العقد لا يستطيع أي من الطرفين بما ينطوي عليه ذلك من مخاطر عدم القدرة على التسليم، ومخاطر حدوث تغيير جوهري في سلعة في المستقبل.¹

¹ عبدالحكيم تيطري، إستخدام الهندسة المالية لتعزيز إدارة المخاطر البنكية، ص 20

- أوجه الإختلاف بين العقود المستقبلية والأجلة:

تختلف العقود المستقبلية في العقود الآجلة في نوع العقد ووجود السوق وذلك فرض تحقيق الأرباح وتاريخ تسوية العقد والجدول التالي يوضح ذلك:

أوجه الإختلاف	العقود المستقبلية	العقود الآجلة
نوع العقد	هي عقود غير شخصية ونمطية موحدة من حيث قيمتها وتواريخ التسلم	هي عقود شخصية وغير نمطية تحديد شروطها بإتفاق وتراضي الطرفين
وجود السوق	تتيح وجود سوق ثانوي	عدم وجود سوق ثانوي لها، حيث سيتم تداولها في السوق غير المنظمة.
تحقق الأرباح	تتيح المضاربين فرصة تحقيق الأرباح ويتم الإحتفاظ بهوامش متحركة لتعكس تحركات الأسعار وتحقيق الربح أو إعتبار يوميا عند إرتفاع أو إنخفاض الأسعار.	تتيح الفرصة المضاربين في تحقيق الربح ويحدد الهامش مرة واحدة يوم توقيع العقد وتحقيق الربح والخسارة في تاريخ التسليم.
تسوية العقد	يتم تسوية العقد في أي وقت قبل تاريخ الإستحقاق	يتم تسوية العقد في تاريخ الإستحقاق

جدول رقم 01: أوجه الإختلاف بين العقود الآجلة والمستقبلية

المصدر: هاشم فوزي العبادي ص 77

وتتكون العقود الآجلة من عدة بنود رئيسية من بين هذه البنود :

1. القيمة VALEUR: تعد قيمة هذه العقود نظرية فقط حيث لا يتم تبادل هذه المبالغ في تاريخ

الإستحقاق ولكن تستعمل فقط لإحتساب الفائدة التي سوف تدفع وتقبض .

2. سعر الفائدة CONTRABCT INTRES ROTE: هو سعر الفائدة الذي يتم الإتفاق عليه بين

الطرفين وهو يشبه إلى حد كبير سعر التنفيذ في عقود الخيار.

ويتم الفائدة المدفوعة أو المقبوضة بين الطرفين بقيمة الفرق بين سعر فائدة مؤشر معين.

(1) تاريخ تسوية العقد CONTRACT FLOOT INGDATEING:

يتم تسوية العقد قبل يومي عمل من تاريخ بداية الفترة التي تعطى، وبهذا التاريخ يتم تحديد سعر الفائدة

حسب المؤشر الذي نص عليه العقد والذي تم م قارنته مع سعر الفائدة العقد المذكور في أعلاه وبالتالي

يتم إحتساب الفائدة المقبوضة أو المدفوعة، أي أن الفرق بين سعر الفائدة العقد بين سعر فائدة المؤشر

التي سوف تقبض مع إعتبار العقد ومدة العقد .

(2) مدة العقد CONTRACT PERIODE:

حيث تبدأ مدة العقد في المستقبل بعد فترة معينة في تاريخ إجراء العقد ويتم تحديدها عادة بثلاثة شهور

إلى سنة.

المبحث الثالث: فوائد الهندسة الماليو وأثارها وخاطر أدواتها.

سنتناول في هذا المبحث أثار هندسة المالية في كل السياسة النقدية و المؤسسات المالية، ثم نتطرق إلى

الفوائد العديدة التي تحققها أدوات الهندسة المالية للمتعاملين بها، وكذلك المخاطر الناجمة عن إستعمالها

وفي الأخير سنتطرق إلى واقع وتحديات الهندسة المالية.

المطلب الأول: فوائد الهندسة المالية.

تحقق أدوات الهندسة المالية العديد من الفوائد للمتعاملين بها إذا ما تم إستعمالها بصورة صحيحة، و

من أبرز الفوائد نذكر مايلي:

1. إدارة المخاطر: يتم إدارة المخاطر المتجمعة في الأدوات المالية التقليدية مثل مخاطر تقلب الاسعار

ومخاطر اسعار صرف العملات الأجنبية من خلال عقود أدوات الهندسة المالية، إذ يمكن تجزئة هذه

- المخاطر المتجمعة وإدارة كل نوع منها على حدا من خلال عملية التحوط، فتستعمل المستقبلات والعقود، والآجلة والخيارات والمبادلات للتحوط ضد مخاطر تقلب اسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية .
2. الإستثمار: إذ يمكن تعزيز فرص تحقيق الإدارات الإضافية وزيادة الأرباح من خلال زيادة فرص الإستثمار وتنوع المحافظ الاستثمارية للمؤسسات المالية ودخول المتعاملين في الأسواق المالية، فضلا عن تنوع الخدمات المالية التي تقدم المتعاملين بما يخدم أغراضهم في بناء المحافظ الإستثمارية .
3. الهكلفة: يسمح التعامل بأدوات الهندسة المالية بتقليل تكاليف المعاملات التقليدية، إذ يتم دفع هامش بسيط فقط لأغراض التقاعد ، كما يمكن من خلالها تحديد الحدود العليا لتكاليف الإقراض أو تحديد الحدود الدنيا لعوائد المحققة من الإستثمارات في الودائع والقروض، كما يمكن إستعمالها في عمليات المواجهة (التحكيم) للحصول على هيكل تكاليف مناسب للمتعاملين .
4. السيولة: تمتع أغلب أدوات الهندسة المالية بالسيولة العالية تمكن المتعاملين بها في تحسين سيولتهم بصورة عامة.
5. الإقتصاد العام: لقد أدى تعدد أدوات الهندسة المالية إلى إيجاد الأسواق المنظمة والموازنة المتخصصة في التعامل بهذه الأدوات مما أدى إلى التوسع الكبير في التعامل بها، ومايتحقق نتيجة ذلك التعامل في إيجاد فرص العمل الواسعة وزيادة فرص تحقيق الإيرادات المتمثلة في الرسوم والعمولات وغيرها .
6. أدوات إستكشاف السعر المتوقع في السوق الحاضر: من أبرز وظائف أدوات الهندسة المالية أنها تزود المتعاملين بالمعلومات كما سيكون عليه سعر الأصل الذي أبرم عليه العقد في تاريخ التسليم .
7. سرعة تنفيذ الإستراتيجيات الإستثمارية: وهي ميزة أخرى للهندسة المالية تتمثل في سرعة تنفيذ الإستراتيجيات الإستثمارية، نظرا لمرونتها إضافة إلى سيولتها المتميزة.

المطلب الثاني: اثار الهندسة المالية

تتعدد اثار الهندسة المالية على المتغيرات الإقتصادية حسب مدى تأثير صناعة الإبتكار المالي عليها كالاتي:

1. اثار الهندسة المالية على المؤسسات المالية

وقد أدى إستخدام الهندسة المالية في إبتكار وتطوير أدوات تمويلية جديدة إلى تناقض الحاجة إلى العمل المصرفي والذي يمكن أساس عمله في الوساطة المالية، فمن ناحية أصبح بإمكان أصحاب الفوائض المالية الإتصال مباشرة مع ذوي العجز، ومن خلال سوق الأوراق المالية ، من ثم دور المؤسسات المالية وخاصة البنوك في تحقيق الوساطة بين الطرفين، وهو ما أدى إلى مايسمى " إنكماش الوساطة " ، ومن ناحية أخرى

ساهم في الت طور التقني والمالي في إمكانية الموازنة بين آجال الأصول ، والمطلوبات المالية للإقراض والمؤسسات المالية ، بحيث تقلص دور البنوك حتى في هذا الجانب .

ومن الأمثلة الواقعية التي توضح الاثار الكارثية التي تسبب ت فيها الهندسة المالية على قطاع المؤسسات المالية: نذكر إنهبانك صندوق التحوط الامريكي سنة 1998 م، إنهبانك بارينجز الامريكي سنة 1995 م بسبب إنهبانك العقود الأجلة التي كان يتعامل بها البنك في بورصة طوكيو نتيجة الزلزال الذي ضرب مقاطعة كوبا في اليونان، أزمة البنك نامس أكبر بنك إستثماري في وول ستريت بسبب أزمة الرهن العقاري... إلخ .

2. أثار الهندسة المالية على السياسة المالية :

إن أدوات السياسة النقدية مثل : نسبة الإحتياطي الإلتزامي أو معدل الفائدة، لن تجدي كثيرا على المدى المتوسط، مظهرها لقدرة المؤسسات المالية على إبتكار أدوات مالية تمكنها من تجاوز قيود السياسة النقدية على سبيل المثال : تستخدم المؤسسات المالية عمليات إعادة الشراء لحل مشكلة الإحتياطي من نفس البائع بثمن أعلى، فهاتان البيعتان في الحقيقة قرض بفائدة تساوي الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء مع رهن السندات كما يمكن للبنوك الإقتراض من سوق الدولار في (الأورو، الدولار) أو اللجوء لغيرها من الأدوات التي تمكنها من الحصول على السيولة، وبالنتيجة في الأخير هي نقص فعالية السياسة النقدية وضعف أثرها الإقتصادي. وعموما يمكن إيجاز أهم أثار الإبداع المالي على السياسات النقدية فيمايلي:

- من الصعب جدا لإدراك كل ما يحيط با لإبتكار المالي، والأصعب في ذلك توقع نتائجه من الناحية العملية، فهو يضيف عنصر عدم اليقين إلى البيئة الإقتصادية التي فيها البنوك المركزية .
- إن تتبع التطورات التي تحدث في الإبداعات المالية يمكن أن تغير في الطريقة التي يتأثر بها الإقتصاد نتيجة عمل السياسة النقدية ، كما أنه يحتمل أن تؤدي إلى التأثير على محتوى ومداولات المؤشرات التي يستخدمها البنك المركزي في الرقابة على المؤسسات المالية.
- إذن الإبتكار المالي يمكن أن يساعد على زيادة كفاءة النظام المالي، الأمر الذي يسهل عمل السياسة النقدية ، لكنه في نفس الوقت يعقد البيئة التي تعمل فيها السياسة النقدية وللتعامل مع هذا التعقيد، تحتاج البنوك المركزية إلى مراقبة الوضع المالي، بمتابعة التطورات مباشرة وبمحاولة توقع نتائج الإبتكار، علما أنها قد تبدو (نتائج الإبتكارات) في بادئ الأمر مضملة وذلك ما يجعل البنوك المركزية أما م حتمية الأخذ بعين الإعتبار التغيرات التي تحدثها الإبتكارات المالية .

3. أثار الهندسة المالية على نمو الدين

في الحقيقة أن الابتكار المالي لم يؤدي إلى زيادة الدين كما يعتقد الكثيرون أو ما أسماه علماء المالية بالرفع المالي، هذا الأخير مصطلح رياضي هندسي لاعلاقة له بالإقتصاد في الحقيقة، وهذا التوسع الكبير في الدين يعني أمرين :

- أولهما : إمكانية الحصول على ما أريد في وقت قصير .

- الثاني : أننا نستطيع الحصول على ما أريد دون مقابل تقريبا (أو مقابل غير جدا) .

لقد كان الإبداع المالي سبب في توسيع نطاق هذين النوعين في الإغراء فقد عمل علماء الرياضيات على ابتكار الأدوات المالية الجديدة التي نجحت في كسر حواجز المحيطة وضبط النفس حين وعدت بتخليص الدين من عواقبها السيئة، وباع تجار الدين منتجاتهم السامة ليس فقط للسذج والجهلة، بل و أيضا للشركات الجشعة والأفراد الذين يفترض فيهم الحكمة والوعي .

4. أثر الهندسة المالية على الأسواق المالية.

قسمت ابتكار الهندسة المالية الأسواق المالية حسب نوعية وطبيعة الأوراق المالية وتواريخ إستحقاقها إلى أسواق رأس المال وأسواق النقد، حيث تجمع المدخرين والمستثمرين في لقاءات مباشرة لشراء وبيع هذه الأوراق وذلك كنتيجة للتطورات التكنولوجية السريعة بالإضافة إلى الدينامكية ، التي إتصفت بها أسواق المال مما ينتج عنه أنواع عديدة في أدوات الإستثمار المختلفة حيث أن سوق مشتقات الإئتمان كانت شبه معدومة في أواخر تسعينات القرن الماضي ، لكنها نمت بدرجة غير عادية في مطلع القرن الواحد والعشرين بعدما أقر الكونغرس الأمريكي تشريعات عام 2000 بمنع تنظيم وتقييد أسواق المشتقات ولهذا السبب لا توصف مشتقات الإئتمان في العقود والوثائق القانونية بالتأمين (INSURANCE) ، مع أنها كذلك في الحقيقة لأنها في هذه الحالة ستخضع لقوانين التأمين بل توصف بأنها مقايضة لتتمتع بحماية هذا التشريع .

وقد تضاعف حجم هذه المشتقات أكثر من ستة (6) مرات، فإنتقال من 100 تريليون دولار سنة 1998 م إلى أكثر من 330 تريليون دولار سنة 2005 م إلى حوالي 600 تريليون دولار سنة 2008 بعد ذلك، فهو نمو غير متوفر في أي قطاع من قطاعات الإقتصاد الحقيقي .

وبالتالي تمكن المستثمرون في السنوات الأخيرة من المتاجرة في الأوراق المالية المتنوعة في الأسواق المحلية والدولية على حد سواء، حيث نمت تطورات هذه الأسواق في حوالي 30 دولة ، ولا يقتصر الأمر على أسواق الدول المتقدمة مثل اليابان وإنجلترا وكندا وألمانيا، بل يوجد أيضا في العديد من الدول النامية مثل البرازيل والتشيلي والهند وكوريا وماليزيا والمكسيك وتايوان وتايواند .

ويمكن تفسير الإتجاه نحو أسواق المال العالمية بإتجاه المستثمرين نحو تشكيل محافظ إستثمارية دولية، إنطلاقا من دوافع عديدة كالمقارنة بين ح جم سوق المال المحلي وحجم سوق المال الأجنبي و إكتشاف المستثمرين أن معدل العائد على الأوراق المالية غير المحلية أعلى من عائد الأوراق المحلية وذلك بسبب معدلات النمو المختلفة بين الدول، كون نظريتي الإستثمار تعتمد على محافظ إستثمار تتميز بالتنوع لتقليل المخاطر من خلال إنتقاء الأصول ذات المعاملات وإرتباط صفقة . وبناءا على هذا يمكن القول بأن هذا الإتجاه كان له ما يبرره سواء من حيث الفائدة أو من حيث الخطر وهي معايير الإستثمار الجديدة، فضلا عن الدراسات التي تتوقع إستمرار (الإتجاه) و النمو كلما زادت ثورة الإتصالات وتداعت العوائق التي تمنع تدفق رؤوس الاموال عبر الحدود وهذا ما تهتم به الهندسة المالية .

المطلب الثالث: مخاطر أدوات الهندسة المالية

بالرغم من الفوائد التي مكن تحقيقها بإستعمال أدوات الهندسة المالية، نجد أنها تخلق أنواع جديدة من المخاطر في طبيعة عملها أعلى من مثيلتها في الأدوات المالية التقليدية وهذا من شأنه خلق صعوبات كبيرة للبنوك في حال إستعمال هذه الأدوات بشكل غير مدروس وليستند إلى أسس سلامة قوية كالمخاطر النظامية والمخاطر والإتجاهية ومخاطر السوق ومخاطر العمليات... وقد تصل هذه التهديدات التي تواجه المؤسسات البنكية إلى حد الإفلاس كما حدث مع بنوك عالمية كبرى في العديد من الدول شكل إنهيارها أثار وخيمة على نظمها المصرفية والمالية وكذلك سلامة و إستقرار إقتصاديتها، وتشير الأرقام المتعلقة في ما يخص التعامل بالأدوات المشتقة إلى ما نسبته (1 بالمائة إلى 3 بالمائة) فقط من هذه التعاملات هدفها سوء التسيير للمخاطر، بينما يتجه الهاق إلى عمليات رهان ومضاربة شديدة في المستقبل .

ويمكن تقسيم المخاطر التي يتعرض لها مستخدموا أدوات الهندسة المالية إلى:

- مخاطر السوق: وذلك نتيجة السلوك السعري للأصول محل العقد .

- مخاطر الإئتمان: تتمثل في المشاركة الناشئة عن تعثر الطرف المقابل في الوفاء بالتزامات يتضمنها

العقد .

- مخاطر التسوية: تنشأ نتيجة أن المشتقات المالية تنفذ عملياتها في تاريخ مستقبلي وقد يتعرض أحد الأطراف لخسارة كبيرة مما جعله لا يستطيع التسوية في تاريخ الإستحقاق.
- مخاطر التشغيلية: نتيجة لعدم كفاءة تنظيم الرقابة و اخفاق الإدارة في وضع الترتيبات الفنية في تجهيزات التعامل بالمشتقات .
- مخاطر قانونية: نتيجة لعدم القدرة على تنفيذ العقود .

خلاصة الفصل:

إنطلاقاً مما سبق يمكننا تعريف الهندسة المالية على أنها عملية تطويرية إبتكارات جديدة في المؤسسات الإستثمارية والأثر الذي أحدثته في التفكير الإستراتيجي للمؤسسات المالية والمصرفية .

وإن جوهر العمل التجاري و الإستثماني هو التعرض للمخاطرة، فأي عملية تجارية وإستثمارية لها مستويات مختلفة من المخاطر، حيث أن الوظيفة الأساسية لإدارة هي تحديد المخاطر، ومن أجل التحوط من هذه المخاطر قامت الهندسة المالية بإبتكار أدوات جديدة تتيح لمستخدميها قدر كبير من التحوط ضد المخاطر، وهي في غاية الأهمية لأي سوق مالي في مرحلة التطور والنضج كما أن دخول هذه الأدوات للأسواق المالية لا بد من أن يكون في إطار سليم للجهات الرقابية بوضع ضوابط قوية من حيث الملائمة المالية للشركات التي ستقوم بها من جهة التدريب لإيجاد الخبراء اللازمين في هذا المجال .

الفصل الثاني:

إدارة المخاطر البنكية

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصل الأول إلى الهندسة المالية وطبيعة أعمال البنك جاء دور إدارة المخاطر لتتال نصيبها من الدراسة والتحليل، في هذا الإطار يمكن القول بداية أن أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك تعود في معظمها لطبيعة النظام البنكي المنتهج، كما أن التباين الموجود بين البنوك من حيث المبادئ والأسس التي تحكم معاملاتها سيكون سببا جوهريا لاختلاف نظرة كل بنك إلى مفهوم المخاطرة، وعاملا من عوامل الاختلاف. كذلك في أنواع المخاطر التي يتعرض لها وسينعكس ذلك على الأدوات والوسائل التي تستخدم في إدارتها والحماية منه من خلال ما يلي:

- ماهية المخاطر البنكية
- أدوات إدارة المخاطر البنكية
- إدارة المخاطر المالية باستعمال المنتجات المالية

المبحث الأول: ماهية المخاطر البنكية

لكل بنك درجة معينة من المخاطر تختلف باختلاف نشاطه الرئيسي وكذا في نفس النشاط، ومن المهم في هذا المبحث أن نتعرف على المفاهيم المختلفة التي تحيط بالمخاطر البنكية من تعاريف وعوامل التي كانت سببا في إنشائها وتنوعها وكذا أنواعها المختلفة، كما سوف يتم التطرق إلى أهم استخدامات موارد البنك والتي تتمثل في القروض المصرفية والاستثمار في الأوراق المالية من خلال:

-المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية ومصادرها

-المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية

-المطلب الثالث: العوامل المؤثر في المخاطر البنكية

المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية ومصادرها

تتعدد المخاطر البنكية بتعدد المصادر وهذا راجع لعوامل داخلية خاصة بالبنك وعوامل خارجية محيطة به .

1- مفهوم المخاطر البنكية:

المخاطرة Risk: "فتنشأ عن حالة عدم التأكد uncertainty المحيطة باحتمالات تحقق أو عدم تحقق العائد المتوقع على الاستثمار"¹.

ويمكن تعريفها كذلك بأنها: احتمال الخسارة في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل أو القصير"².

كما يحدد مفهوم الخطر في كونه يتفق مع حالة تأكد في أن كلا منهما يحمل عنصر الشك وعدم اليقين في أحداث المستقبل، بسبب تغيير حالات الطبيعية وعدم تباتها، ولكن في حالة الخطر يستطيع متخذ القرار

¹ سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف الإسكندرية مصر، 2005م، ص 25.

² سمير الخطيب، مرجع سابق، ص 26

أن يضع احتمالات بحدوث حالات المستقبل واعتمادا على الخبرة السابقة والدراسات الإحصائية، وما إلى ذلك من معلومات تاريخية"¹

أما المخاطرة البنكية فهي: "احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين"².

ويمكن إعطاء تعريف آخر للمخاطر البنكية: "هو حالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة"³.

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن الخطر لصيق بالعمل المصرفي سواء رغب البنك أو لم يرغب وهذا لتنوع مصادر الخطر.

2- مصادر المخاطر:

فالمخاطر البنكية ترجع إلى مصدرين هما:

1-2 المخاطر النظامية: ويطلق عليها المخاطر العامة وهي تؤثر بشكل مباشر على النظام المصرفي ككل لأنها مرتبطة بحالة عدم التأكد والتنبؤ الدقيق بما يستجد من أحداث وتطورات مستقبلية، نتيجة عوامل يصعب التحكم فيها مثل:

زيادة حدة التضخم والتوجه نحو العوالة بالإضافة إلى اشتداد المنافسة ما بين البنوك تتعرض لها البنوك بشكل عام بحيث لا تتمكن من أن تتجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها أو التنبؤ باحتمالات حصولها".

ومع غيرها . وهي تعني "أن البنوك إلى نوع في المخاطر بسبب مجموعة متغيرات هامة أدت إلى زيادة المخاطر التي

2-2 المخاطر غير النظامية: وهي مخاطر خاصة لارتباطها بالمخاطر الداخلية للبنك ويمكن تجنب هذا النوع من المخاطر بالتنوع في المحفظة الاستثمارية للبنك.

وهناك عوامل أثرت في المخاطر البنكية من حيث حجمها وتنوعها نذكر منها:

¹ خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية ، مذكرة مقدمي لنيل شهادة الماجستير ، سنة 2008-2009، ص 03

² طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية الإسكندرية، 2003م، ص16

³ سمير الخطيب، مرجع سابق، ص27

3- التغييرات التنظيمية والإشرافية : فقد فرضت العديد من الدول قيودا تنظيمية على البنوك للتقليل من مخاطر المنافسة، ولتشجيع البنوك على الالتزام بالمبادئ المصرفية السلمية مثل الالتزام بعلاقة معينة بين الأزمات وبدرجات متفاوتة وخلال الفترة 1975-1986 بينما سادت الأزمات البنكية خلال في الفترة 1987-1997 وارتبط ذلك بسياسات التحرير المالي التي انتشرت خلال تلك الفترة¹. ومنذ شهر فيفري 2007 خيمت على النظام المالي العالمي أزمة تعثر البنوك العالمية لمواجهة طلبات السيولة كنتيجة لسلسلة الخسائر المترتبة عن حجوزات الرهانات العقارية وما تمخض عن ذلك من انعدام ثقة المستثمرين في المؤسسات المالية وما تحته من آليات مالية حديثة كآليات تحويل القروض إلى سندات مركبة وشهادات الجدارة الائتمانية وغيرها من الآليات الحديثة الأخرى فضلا عن انعدام الثقة فيما بينها .

لقد ارتبطت بوادر الأزمة بصورة أساسية بالارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب بنك الاحتياط الفدرالي الأمريكي عام 2004 وهو ما شكل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها وتفاقت الأزمة بحلول النصف الثاني من عام 2007 حيث توقفت عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم وبعد أن وجدت البنوك نفسها أمام أزمة سيولة حادة لجأت إلى التوسع بالديون بتوسيعها وتسليما بالبيع ومن ذلك حسب الكمبيالات والتسهيلات الائتمانية حيث ساعد ذلك على زيادة حجم الفقاعة في سوق الائتمان وجعل الاقتصاد اقصادا ورقيا لا حقيقيا².

المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية

هناك العديد من مصادر المخاطر البنكية فالمخاطر التي تواجه البنوك متعددة مما يستوجب التعرض لأنواع المخاطرة البنكية وتحليلها من حيث مجالاتها وأسبابها وتأثيرها على أعمال البنوك وقد اختلفت تصنيفات المخاطر البنكية باختلاف الدراسات وسنعمد في هذا المطلب على التصنيف الذي يقسم المخاطر إلى مخاطر مالية ومخاطر غير مالية.

1. المخاطر المالية:

وتتضمن جميع المخاطر المرتبطة بإدارة الأصول والخصوم المتعلقة بالبنك وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة وإشراف مستمرين من قبل إدارة البنك وفقا لتوجه حركة السوق والأسعار والعمولات والأوضاع الاقتصادية ومن أهم المخاطر المالية ما يلي:

¹ وعشة مبارك، "إدارة المخاطر البنكية مع إشارة لحالة الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية العدد 27، جامعة ستوري، قسنطينة، الجزائر جوان 2007، ص 230.

² طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، ص 34

1-1 خطر الائتمان (خطر القرض)

هي مخاطر تحدث نتيجة تخلف العملاء عن الدفع. أي نتيجة عدم قدرة المقترض على الوفاء بأصل القرض وقواعده أو أنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر، ويتسبب العجز عن السداد في خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض إلى الطرف المقابل وتنشأ مخاطر الائتمان من تراجع المركز الائتماني للطرف الآخر والتراجع هنا يعني أن احتمال التخلف عن السداد يزداد. وهذا النوع من المخاطر ذو أهمية بالغة حيث أن عجز عدد قليل من العملاء المهمين عن الدفع يمكن أن يتولد عنه خسائر كبيرة وهو ما قد يؤدي للإعسار ويمكن لنا تمييز بعدان للمخاطر. حيث يتمثل البعد الأول في كم المخاطر والذي يعني المبلغ الذي يمكن أن يفقد أما البعد الثاني فهو نوعية المخاطر وتعني احتمال التخلف عن الدفع ... كانت وستضل مخاطر الائتمان .

ومن الجدير بالذكر أن هناك 131 دولة كانت من أزمات مصرفية وأن اختلفت حدتها من دولة إلى أخرى خلال الفترة (1975-2000) وكان تعثر الائتمان هو أهم الأسباب التي أدت إلى الأزمات المصرفية في تلك الدول .

مما سبق يتضح أنه يصعب تقويم وتحديد بدقة المخاطر الائتمانية المتراكمة عبر مجموعة المعاملات، لكن يمكن تقليلها من خلال التنوع حسب شرائح القروض والقطاعات وحتى الجغرافيا لأن التنوع يحمي البنك. بالنسبة للبنك هو أكثر ضرراً وقد يكون داخلياً أو خارجي فكلما كانت الظروف المحيطة بالبنك غير مستقرة كلما كان هناك احتمال للإرتفاعها.

2-1 خطر عدم السيولة:

تنشأ هذه المخاطر من عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية وهي تقليل من مقدرة البنك على الإيفاء بالتزاماته التي حانت آجالها، وربما تكون هذه المخاطر نتيجة الصعوبة في الحصول على سيولة معقولة عن طريق الاقتراض أو تعذير بيع الأصول، وأحد أوجه إدارة الأصول والخصوم في الأعمال البنكية هو تخفيض مخاطر السيولة، وبينما يمكن السيطرة على مخاطر تمويل السيولة من خلال الترتيب المناسب للتدفقات النقدية المطلوبة والبحث عن مصادر تمويل جديدة لتمويل عجز السيولة. يمكن

معالجة مخاطر تسهيل الأصول من خلال تنويع محفظة الأصول ووضع قيود على المنتجات ذات السيولة المنخفضة وتترتب مخاطر السيولة عن:¹

- توظيف الأموال في الأصول ذات سيولة منخفضة جدا مثل شراء سندات طويلة الأجل، شراء العقارات .
- السحب المكثف للمودعين .
- إفلاس مقترض أو مجموعة من المقترضين.
- منح قروض بمبالغ كبيرة .

وبالتالي المخاطر ناجمة عن الفشل في المطابقة بين المسحوبات النقدية للعملاء والتسديدات²

3-1 خطر عدم الملاءة

تعرف الملاءة البنكية بالرصيد الصافي للبنك بمعنى الفرق بين قيمة التزاماته وإستعمالاته، فنقول أن البنك له ملاءة مالية في حالة تفوق إستعمالاته على إلتزاماته. كما تعرف عدم الملاءة للبنك بإحتمال عدم قدرته على الوفاء بإلتزاماته. ويحدث ذلك عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول البنك إلى مستوى أقل للقيمة السوقية لإلتزاماته، وهذا يعني أنها إذا إضطر إلى تسهيل جميع أصوله فلن يكون قادر على تسديد جميع إلتزاماته وبالتالي تتحقق خسارة لكل المودعين ويمكن تعريف خطر عدم الملاءة على أنه تلك الحالة التي يسجل فيها البنك عجز في أمواله الخاصة وذمته المالية إلى درجة يستحيل فيها تغطية المخاطر والخسائر محتملة الوقوع، بحيث لا يتوفر لا على سيولة ولا أصول أخرى يواجه بها خصومه. وعليه فإن خطر عدم الملاءة أوسع من خطر السيولة والاختلاف يظهر في كون عدم الملاءة يستلزم عدم السيولة، أما عدم السيولة فلا يلتزم بالضرورة عدم ملاءة البنك. وبصفة عامة فإن عدم إمتلاك الأموال الخاصة اللازمة والكافية لتغطية الخسائر ممكنة الوقوع يجعل البنك في حالة عدم الملاءة، يعتبر خطر عدم الملاءة المالية كنتيجة لمختلف المخاطر التي يتعرض لها البنك بما في ذلك خطر القرض الذي ينجم عن فشل البنك في استرداد أمواله وخطر عدم السيولة الذي يوفر على رأس مال البنك وإحتياجات³.

4-1 خطر معدل الفائدة:

¹ سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك منهج علمي وتطبيق عملي، ص62

² دهمش أميرة مرجع سابق، ص 29 ص 32

³ دهمش أميرة، المخاطر البنكية وآلية تسيرها مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة مسيلة، ص30

وهي المخاطر الناتجة عن تعرض البنك لخسائر ملموسة في حالة عدم اتساق أسعار الفائدة على كل من الالتزامات والأصول، وتتصاعد هذه المخاطر في حالة عدم توافر نظام معلومات لدى البنك يمكنه من الوقوف على معدلات تكلف الإلتزامات ومعدلات الفائدة على الأصول أو يساعده على تحديد مقدار الفجوة بين الأصول والإلتزامات لكل عمله من حيث إعادة التسعير ومدى الحساسية لمتغيرات أسعار الفائدة.

ويعرف خطر سعر الفائدة بالخسارة المحتملة للبنك والناجمة عن التغيرات غير الملائمة لسعر الفائدة ويتمثل في مدى حساسية التدفقات النقدية سلبياً للتغيرات التي تطرأ على مستوى أسعار الفائدة، وتحصل هذه المخاطر عندما تكون تكلفة الموارد أكبر من عوائد الاستحقاقات وتزداد بزيادة ابتعاد .

تكاليف الموارد عن مردودية تلك الاستخدامات إذن مخاطرة سعر الفائدة تمس كل المتعاملين في البنوك سواء كانوا مقرضين أو مقترضين ، فالمقرض يتحمل خطر انخفاض عوائده إذا انخفضت معدلات الفائدة أما المقترض فيتحمل ارتفاع تكاليف ديونه بارتفاع¹.

فخطر سعر الفائدة الكبيرة يمكن أن يشكل تهديد كبير لقاعدة الأرباح درس المال بالنسبة إلى البنك ومن أهم أسباب خطر سعر الفائدة نجد:

- المنافسة بين البنوك فالعميل يتجه إلى البنوك التي تقترح معدلات فائدة منخفضة .
- سوء تسير الموارد وتقديم قروض بأسعار فائدة إمتيازية ويؤدي خطر سعر الفائدة في حالة حدوثه إلى زيادة الأعباء وتخفيض قيمة المردودية .

5-1 خطر الصرف الأجنبي:

هو خطر ناتج عن التعامل بالعملات الأجنبية وحدث تذبذب في أسعار العملات الأمر الذي يقتضي إلماما كاملا ، ودراسات واقية عن أسباب تقلبات الأسعار أي أن حيازة البنك لموجودات والالتزامات بالعملات الأجنبية يفرض عليه مخاطر سعر الصرف .

¹ نبيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، بيروت لبنان، 205م، ص 43

إن البنوك التجارية من أهم المتدخلين في سوق الصرف فطبيعة عمل البنك تقتضي منه أن يلعب دور المقايض والمبدل للعمليات الأجنبية لتلبية طلبات زبائنه فيما يخص عمليات الصرف وكذلك مختلف العمليات الأخرى التي تتم العملة الصعبة .

ومخاطر الصرف هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي قد تتأثر بها إيرادات البنك ورأسماله نتيجة للتغيرات المغايرة في حركة سعر الصرف وينتج عن عملية سعر الصرف العديد من المخاطر التي تؤثر على البنك وعلى المستثمرين على حد سواء¹.

6-1 خطر السوق:

المخاطر السوقية هي عدم التأكد المتعلق بالمكاسب الناشئ عن تغيرات وظروف السوق المرتبطة بأسعار الأصول وأسعار الفائدة والسيولة السوقية، ووفقا لنظرية المحفظة يقصد بالمخاطر السوقية تلك المخاطر المنتظمة التي لا يمكن التخلص منها بالتنوع ويعبر عنها ب"بيتا" أو تقلب عائد سهم أو محفظة مالية بالنسبة للعائد على المحفظة السوقية، ويقدر ما يستطيع البنك أن يتحول من مخاطر المحفظة المالية من خلال التنوع الجغرافي في التنوع في المنتجات أو التحول في عقود المشتقات فإن المخاطر تنخفض².

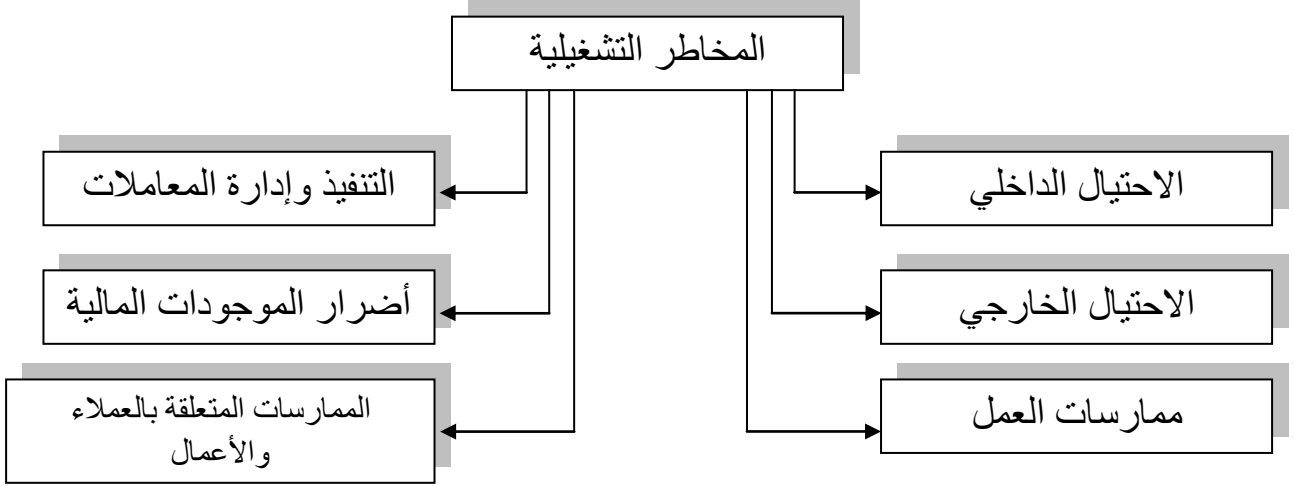
2. المخاطر الغير المالية:

1-2 المخاطر التشغيلية:

على الرغم من وضوح التعريفات الخاصة بمخاطر السوق ومخاطر الائتمان نسبيا إلا أن تعريف مخاطر التشغيل تطور بصورة سريعة خلال السنوات القليلة الماضية، في البداية تم تعريفها بشكل شائع بأنها أنواع المخاطر غير القابلة للقياس التي يواجهها البنك مع ذلك قامت العديد من التحليلات الأخرى بتحسين هذا التعريف إلى حد كبير وكما أوضحت لجنة بازل للرقابة البنكية يمكن تعريف مخاطر التشغيل على أنها: مخاطر الخسائر النقدية التي تنشأ من عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية، أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنشأ من أحداث خارجية، هذا النوع من المخاطر ليس له طريقة واضحة للقياس فهناك مجموعة من الطرق مثل طريقة المصفوفة التي تساعد البنك على محاولة تحديد الأحداث التي لها أكبر تأثير على البنك ثم تحليل الخسائر وربما نمذجتها وهذه المخاطر تعتبر أهم المخاطر

¹ نيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، ص 43

التي تتعرض لها البنوك بعد المخاطر الائتمانية حيث زاد الإهتمام لها في الآونة الأخيرة بفعل تطور أعمال البنوك وتغيير أساليب العمل¹.



الشكل رقم 01: المخاطر التشغيلية

المصدر: طارق رشد الشمري إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العلمية دار الصفاء والتوزيع عمان

ويشمل هذا النوع من المخاطر ما يلي:

من خلال الشكل رقم 01 تظهر لنا أهمية المخاطر التشغيلية التي أصبح لها دور بارز في تشكيل طبيعة وحدود المخاطر التي تتعرض لها البنوك وهذا راجع إلى تفرعاتها التي تتعلق بكل الأنشطة والممارسات القائمة في البنك.

تتعرض البنوك لأنواع أخرى من المخاطر تختلف أهميتها من بنك لآخر نذكر منها²:

2-2 المخاطر الإستراتيجية :

هي تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك وعلى رأس ماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع البنكي ويتحمل مجلس إدارة البنك المسؤولية الكاملة من المخاطر الإستراتيجية، وكذلك إدارة البنك العليا التي تتمثل مسؤوليتها في ضمان وجود إدارة مخاطر إستراتيجية مناسبة للبنك والسياسات المتعلقة

¹ زينب بوشن مرجع سابق ص 58

² عبد الحكيم نبعلي مرجع سابق ص 50

باستراتيجيات العمل تعد حاسمة لمعرفة القطاعات التي سيقوم البنك بالتركيز عليها في المدى القصير والطويل .

3-2 مخاطر القانونية :

تتعرض البنوك لأشكال عديدة من المخاطر القانونية التي يمكن أن تخفض من أموالها أو تزيد من التزاماتها بصورة مفاجئة، إما نتيجة لعدم توافر المعلومات والقواعد القانونية أو نتيجة لعدم دقتها أو لعدم الالتزام بها أو لعدم كفاية المستندات القانونية، هذا فضلا عن التعرض للمخاطر القانونية الناتجة عن الدخول في أنواع جديدة من المعاملات التي لم تنظم من الناحية التشريعية .

4-2 مخاطر السمعة :

تنشأ مخاطر السمعة في حالة توافر رأي عام سلبى اتجاه البنك وهذا الخطر يؤثر على عدد من العملاء لدى البنك وينخفض نشاطه إلى أقصى حده ما يقلل الأرباح .

5-2 الخطر النظامي :

هو ظاهرة عدم ملاءة عامة يتعدى حدود الدولة الواحدة وقد يؤدي إلى أزمة مالية ينتج خطر النظام بسبب إفلاس سلسلة من البنوك نتيجة لإفلاس بنك واحد أو أكثر وقد يحدث نتيجة انهيار السوق المالي¹.

6-2 الخطر التنظيمي :

ينتج هذا الخطر نتيجة عدم تطبيق الإجراءات والتنظيمات الموضوعة من قبل البنك أو تنافي هذه التنظيمات مع القوانين المعمول بها.

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في المخاطر البنكية

بعد معرفة مفهوم المخاطر البنكية سنتطرق في هذا الفرع إلى معرفة العوامل المؤثرة فيها وتوجد العديد من هذه العوامل البنكية ومن بين هذه العوامل نذكر مايلي :

¹ محمد عبد الحميد عبد الحي استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في المالية والمصرفية جامعة حلب سوريا 2014 ص 19

1. التغييرات التنظيمية : قامت العديد من الدول والتنظيمات المهنية المتخصصة بفرض العديد من القيود التنظيمية على عمل البنوك وذلك للتقليل من المخاطر المنافسة فيما بينها، والمحافظة على حدود معقولة من المخاطر خوفاً من الأزمات المالية الأمر الذي كان له آثار إيجابية على المخاطر ومثال ذلك ما قامت به اتفاقيات "بازل" المختلفة حول تحديد المخاطر المختلفة بالبنوك وكيفية قياسها والإشراف عليها .
2. عدم استقرار العوامل الخارجية : أدى عدم استقرار الأسواق العالمية وعدم الاستقرار المستمر لأسعار الفائدة وأسعار صرف العملات وابتداع البنوك لأدوات تغطية مستقلة خاصة بالشركات المتعددة الجنسيات إلى وجود مخاطر لم تكن موجودة سابقاً مثل مخاطر التسعير ومخاطر السياسة ومخاطر سعر الفائدة¹.
3. المنافسة : تجبر المنافسة البنوك على تقديم أفضل الخدمات بأقل الأسعار وهذا ما أثر سلباً مع توسع البنوك في تقديم التسهيلات الكثيرة مقابل اكتساب العملاء حيث أدى ذلك إلى ازدياد المخاطر ومثال ذلك مخاطر الائتمان .
4. التطورات التكنولوجية : والتي تعتبر من العوامل الإيجابية على مخاطر العمل البنكي نتيجة زيادة قدرة البنوك على تحديد مخاطرها وإدارتها بطريقة أفضل ولما نجم عن ذلك أيضاً آثار سلبية تمثلت في مخاطر التجارة الإلكترونية.

المبحث الثاني : أدوات إدارة المخاطر البنكية

يتطلب الحديث عن عملية إدارة المخاطر البنكية التحديد الدقيق لمفهومها ثم الخطوات الواجب إتباعها لإدارة المخاطر بهدف الوصول إلى إدارة فعالة للمخاطر وبالتالي نجاح البنك واستمراره .

1. ماهية إدارة المخاطر البنكية :

يمكن تعريف إدارة المخاطر البنكية على أنها مجموعة الواجبات والأنشطة الوظيفية التي يبذلها المسؤولون عن المشروع للتحكم في الأخطار التي يتعرض لها البنك، والتي من شأنها خلق ظروف آمنة معقولة قبل حدوث الحادث، وبالتالي إرسال خطة للتخفيف من الآثار المادية السلبية أثناء وقوع الخسارة وحماية المشروع من أي خسارة مفاجئة نتيجة لأي ظروف تتعرض لها المؤسسة .

¹ سمير الخطيب: قياس وإدارة المخاطر بالبنوك منهج علمي تطبيقي " ص 22

ويمكن تعريف إدارة المخاطر البنكية على أنها الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر المتوقعة الى أقل حد ممكن سواء تلك الناجمة عن الطبيعة أو الأخطاء البشرية أو الأحكام القضائية .

كما عرفها فرانسيس بأنها تعني شيئاً مختلفاً لكل متعامل في السوق إن مدير أحد الأصول أو الخصوم قد يتطلب الحماية ضد تقلب الأسعار وعلى النقيض من ذلك قد يبحث آخر عن الحماية ضد عدم تقلب الأسعار. وتعتمد الإدارة الشاملة على العناصر الرئيسية التالية :

- التعريف الدقيق للمخاطر التي تنطوي عليها أنشطة البنك .
 - الحد من المخاطر بشكل فعال بناء على قياس دقيق وصحيح للمخاطر والتقييم للإجراءات والطرق والأدوات من خلال إطار سليم للمراقبة والمتابعة .
 - بنية تنظيمية وبشرية وفنية مناسبة .
- كما نشر (COSO) في عام 2004 ملخصاً للإطار المتكامل لإدارة مخاطر المشروع (COSO, 2004)، وعرفت (COSO, 2004) إدارة المخاطر بأنها عملية تنفذ بواسطة مجلس إدارة المنظمة والإدارة وكل الأفراد لتطبيق الإستراتيجية الموضوعية عبر المنظمة ومعممة لتحديد الأحداث المحتملة التي ربما تؤثر على المنظمة وإدارة الخطر لكي يكون ضمن المخاطر المقبولة لتوفير تأكيد معقول بالنسبة لانجاز الأهداف التالية¹:

1. الإستراتيجية : الأهداف العالية المستوى، الوقوف معها ودعمها .
 2. العمليات : كفاءة وفعالية استخدام الموارد .
 3. التقارير : الاعتماد على التقارير.
 4. الإذعان : الإذعان للقوانين والأنظمة المطبقة كما حددت ثمانية مكونات لها من خلال إضافة مكون جديد أطلق عليه (وضع الأهداف).
2. خطوات إدارة المخاطر البنكية :
- تمر عملية إدارة المخاطر بمجموعة من الخطوات الضرورية وذلك حتى تكون عملية منظمة مما يساعد على تحقيق النتائج من خلالها تتمثل هذه الخطوات في :

أولاً : تحديد المخاطر

¹محمد عبد الحميد عبد الحي استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في المالية والمصرفية جامعة حلب سوريا 2014 ص 17

لكي يتمكن البنك من إدارة المخاطر لابدأ أولاً من أن يحددها فكل منتج أو خدمة يقدمها البنك تنطوي عليها عدة مخاطر وهي مخاطر سعر الفائدة، مخاطر الأقرض، مخاطر السيولة ومخاطر التشغيل فتحديد المخاطر يجب أن تكون عملية مستمرة .

ثانياً : قياس المخاطر

إن الخطوة الثانية بعد تحديد المخاطر هي قياسها حيث أن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة مدته واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر ويعتبر الوقت الذي يتم في القياس ذو أهمية بالنسبة لإدارة الخطر.

ثالثاً : ضبط المخاطر

هنا تأتي الخطوة الثالثة حيث يتم إتباع ثلاثة أساليب لضبط المخاطر وهي :

- تجنب بعض النشاطات؛

- تقليل المخاطر أو إلغاء أثرها.¹

رابعاً: مراقبة المخاطر

على البنوك أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد المخاطر بدقة وبنفس الأهمية يكون قادراً على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر.²

3. أهداف إدارة المخاطر البنكية

إن أي نظام لإدارة المخاطر يجب أن يعمل على تحقيق العناصر التالية:

- إعطاء مجلس إدارة البنك والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر.
- وضع نظام للمراقبة الداخلية وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات البنك.
- الحيلولة دون وقوع الخسائر المحتملة.
- التأكد من حصول البنك على عائد مناسب للمخاطر التي يواجهها.
- استخدام إدارة المخاطر كسلاح تنافسي .

¹ محمد عبد الحميد عبد الحي استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية ، ص 17

² - زينب بوشن، مرجع سابق، ص 64.

- استيفاء كافة المتطلبات القانونية وفي كل الأوقات .
- حصر إجمالي التعرض للمخاطر .
- تحديد تركيز المخاطر .

وبالتالي فإن الهدف الأساسي لإدارة المخاطر هو تحقيق التوليفة المثلى من العائد والمخاطرة ولتحقيق ذلك لابد من أن يتمحور الإطار العام لإدارة المخاطر حول وجود هيكل واضح للعمليات يتألف من المراحل التالية:

- تعريف المخاطر؛
- الحد من المخاطر؛
- قياس المخاطر؛
- مراقبة المخاطر.¹

المطلب الثاني: طرق النسب المالية

تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي تركز عليها البنوك عندما تقدم على منح القرض للمنظمات إذ تقوم بقراءة مركزها المالي بطريقة مفصلة واستنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بوصفها المالي الحالي والمستقبلي وربحيتها ومدى قدرتها توليد تدفقات نقدية، تكفي لتسيير كمالياتها وأداء التزاماتها وبالتالي يتم استنتاج نقاط قوتها وضعفها، والتي تساعد على تحديد قرارها النهائي المتمثل في منح القرض أم لأول الخطوات العملية التي تقوم بها البنوك أثناء التحليل المالي هي الانتقال من الميزانية المحاسبية للمنظمة إلى الميزانية المالية، ثم القيام بوضع هذه الأخيرة في صورة مختصرة تعكس أهم المناصب المالية.

ويمكن للبنك أن يقوم بنوعين من التحليل :

- تحليل مالي عام ويهدف إلى استخلاص صورة عن الوضعية المالية العامة للمنظمة.
- تحليل خاص هدفه الوصول إلى دراسة الأوجه المالية التي لها علاقة بطبيعة القروض ويعتمد في تحليله هذا على دراية النسب المالية التي تقوم بإظهار العلاقات الموجودة في التقارير المالية في شكل حسابي .

ويمكن تصنيف النسب لأغراض التحليل المالي إلى المجموعات الرئيسية التالية :

أولا : نسب السيولة :

¹ محمد عبد الحميد عبد الحي استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ص 17

تقيس مدى قدرة العميل مقدم طلب الائتمان على سداد التزاماته قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) بما لديه من نقدية وأصول أخرى كما يمكن تحويلها الى نقدية خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا (أي الأصول المتداولة) دون التعرض لخسائر هامة في القيمة الحقيقية للأصول وأهم هذه النسب مايلي¹:

1- نسبة التداول : مؤشر على مدى قدرة العميل مقدم طلب الائتمان على سداد الخصوم المتداولة من الأصول المتداولة في الأجل القريب، بمعنى أنها تظهر إمكانية تغطية الأصول التي يمكن تحويلها الى نقدية سائلة للخصوم المتداولة وتحسب هذه النسبة باستعمال المعادلة الرياضية التالية :

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

2- نسبة التداول السريعة : تقيس مدى قدرة العميل على سداد التزاماته قصيرة الأجل دون الإضرار لبيع مخزونه ويعني ذلك أن تلك النسبة تستهدف الوصول إلى مؤشريعبر عن سرعة العميل في سداد التزاماته قصيرة الأجل تحتسب هذه النسبة بالمعادلة التالية :

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

ثانيا : نسبة الرفع المالي :

يقصد بالرفع المالي عملية تمويل احتياجات نشاط الأعمال بواسطة الاقتراض وهو ما يؤدي إلى رفع الفترة المالية للمقترض ولكن من خلال أموال الغير يطلق على نسب الرفع المالي إدارة الديون أو القروض ومن هذه النسب :

1- معدل الاقتراض :

يعد مؤشر للمدى الذي وصل إليه العميل مقدم طلب الائتمان في تمويل أصوله من أموال الاقتراض.

$$\text{معدل الاقتراض} = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

كما ارتفع هذا المعدل ازدادت درجة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك المقرضة للعميل في حالة منحه الإئتمان.²

¹ زينب بوشن، مرجع سابق، ص 65

² نفيسة محمد بشري، إدارة الإئتمان، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة مصر، ص 72

1- معدل تغطية الفوائد:

يقيس مدى قدرة العميل على سداد فوائده السنوية فهو يعد مؤشر للمدى الذي فيه لصافي ربح العمليات تغطية الفوائد المستحقة السداد على العميل مقدم طلب الائتمان....

$$\text{معدل تغطية الفوائد} = \frac{\text{الربح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{فوائد القروض}}$$

ثالثا : نسب الربحية

تعد مؤشر للتأثيرات المركبة أو المشتركة لسياسات الإقتراض وإستثمار الأصول والرفع المالي التي تنتجها المنظمة على الدخل المتولد من العمليات، وصافي الدخل بعبارة أخرى تظهر لنا نسب الربحية مدى قدرة المنظمة على توليد الأرباح من المبيعات أو من الأموال المستثمرة .

1- معدل العائد على الاستثمار:

يقيس هذا المعدل مدى الربحية التي حققتها المنظمة من استثمارها للأصول في أنشطتها المختلفة يطلق عليها معدل عائد على إجمالي الأصول حيث يتم احتساب هذا المعدل بالمعادلة التالية¹:

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

2- معدل العائد على الملكية:

يقيس هذا المعدل الربحية العائدة على أموال الملاك المستثمر في المشروع لذا يطلق عليه أيضا معدل العائد على استثمارات حملة الأسهم.

$$\text{ومعدل العائد على الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حقوق الملكية}}$$

حيث أن حقوق الملكية تمثل رأس المال المدفوع والأسهم العادية والأرباح المحتجزة.

يرتبط معدل العائد على حف الملكية (RoE) بالعائد على الأصول (RoA) من خلال مضاعف حق الملكية (EM) حيث أن هذا الأخير يساوي الأصول مقسومة على إجمالي حقوق الملكية:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \left(\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الأصول}} \right) * \text{إجمالي حقوق الملكية}$$

$$\text{إذن العائد حقوق الملكية} = \text{العائد على الأصول} * \text{الرفع المالي}$$

¹ - نظراوي نعيمة مرجع سابق، ص 19.

3- هامش الربح:

يقيس نسبة الدخل الصافي الذي تحقق أو تولد عن كل وحدة من المبيعات وبالتالي فهو يعطي مؤشر لمحلل الإئتمان المصرفي عن المدى الذي يمكن أن تنخفض فيه أرباح العميل قبل أن تتعرف لخسائر فعلية، أي قبل أن يتحول صافي الدخل (صافي الربح بعد الضريبة) إلى قيمة سالبة.

$$\text{هامش الربح} = \text{صافي الدخل} / \text{صافي المبيعات}$$

وهكذا فإن:

$$\text{العائد على الأصول} = \text{هامش الربح} * \text{منفعة الأصول}$$

يقوم هامش الربح بقياس قدرة البنك على السيطرة على النفقات وتحفيض الضرائب وذلك لأن صافي الدخل يساوي إجمالي الإيرادات مطروحات منها المصروفات والضرائب، وكلما كبر هامش الربح كلما دل ذلك على كفاءة البنك في خفض المصروفات والضرائب ولمعرفة ذلك يتم تحليل الأنواع المختلفة ضد المصروفات والضرائب كما يلي:

$$\text{- نسبة مصروفات القوائم} = \text{مصروفات القواعد} / \text{إجمالي الإيرادات}$$

$$\text{- نسبة المصروفات الأخرى بخلاف القواعد} = \text{نسبة المصروفات الأخرى بخلاف القواعد} /$$

$$\text{إجمالي الإيرادات}$$

$$\text{- نسبة الضريبة} = \text{ضريبة الدخل} / \text{إجمالي الإيرادات}$$

مجموعة هذه النسبة وهامش الربح يساوي وكلما انخفضت أي نسبة من النسب الأربعة أدنى إلى ارتفاع ربحية البنك¹.

المطلب الثالث: معايير لجنة بازل الدولية لإدارة المخاطر البنكية

تمس لجنة بازل الأساس موضوع إدارة المخاطر وهي إتفاقية تنشأ من قبل لجنة خاصة تدعى بازل.

أولاً: تعريف لجنة بازل:

¹ عبدالحكيم بيطري، مرجع سابق، ص 56

يعتبر رأس المال المصرف أكثر المصادر للحماية من المخاطر وهي الوسيلة الفعالة للرقابة لأنه يمكن تطبيق معايير رأس المال بصورة موحدة على المؤسسات والتشريعات المختلفة وذلك أن رأس المال المطلوب له دور في مواجهة مخاطر الأصول واستقرار المصاريف وبناء الثقة ، خاصة في حالة الأزمات المحتملة أو الفعلية.

ومن هذا المنطق تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية في نهاية عام 1974 وهي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية وإنما أنشئت بقرار من محافظي البنوك المركزية.

مجموعة الدول الصناعية العشر فهي مؤلفة من كبار ممثلي سلطات الرقابة المصرفية والدول الصناعية حيث تتألف من 11 بلد: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انضمت بعد ذلك لوكسمبورغ وإسبانيا وأصبح العدد 13 وعادة ما تجتمع هذه اللجنة في مقر بنك التسويات الدولية.

Bank for international settlement (Bis) للرقابة أربع مرات سنويا ويساعدها عدد من فرق العمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على المصاريف وقد تم انشاء هذه اللجنة بعد أزمة البنك الألماني herscatt والبنك الأمريكي فرانكلين franklin وغرضها الأساسي تحسين الرقابة المصرفية بين البنوك وذلك في ثلاثة جوانب هي :

- فتح مجال حوار بين البنوك المركزية للتعامل مع مشكلة الرقابة المصرفية.

- التنسيق بين السلطات الرقابية المختلفة ومشاركة تلك السلطات مسؤولية ومراقبة وتنظيم تعاملها

مع المؤسسات المالية الأجنبية بما يحقق كفاءة وفعالية الرقابة المصرفية.

- تحفيز مساعدة نظام رقابي معياري يحقق الأمان للمودعين والمستثمرين والجهاز المصرفي ويحقق

الاستقرار في الأسواق المالية العالمية.¹

إن هذه المؤسسات المالية تعظيم العائد على حقوق المساهمين ولن يأتي ذلك الا بالانخراط في الأنشطة ذلك المخاطرة العالية حيث أنه من المعروف أنه كلما زادت المخاطر المصاحبة لنشاط ما فان هناك درجة عالية لاحتمال الحصول علة عائد أكبر وهذا الانخراط يحتاج إلى حجم أكبر من رأس المال للمواجهة أو تدعيم هذه المخاطرة العالمية وتحقيق الاستقرار للمؤسسة المالية في المدى الطويل.

¹ عبدالحكيم بيطري، مرجع سابق، ص 57

ويتضح من ذلك أن العلاقة بين رأس المال والمخاطر علاقة وثيقة وانطلاقا من هذه العلاقة فقد أصدرت لجنة بازل للرقابة البنكية مقررات معيار كفاية رأس المال المحدد ب 8% كحد أدنى لتغطية مخاطر الائتمان فقط وفي عام 1996 رأت اللجنة أهمية احتفاظ البنوك برأس المال لمواجهة مخاطر السوق وأخيرا رأت اللجنة في اتفاق بازل 2 إلزام البنوك باحتفاظ برأس المال لمواجهة مخاطر التشغيل أيضا حيث أن :

نسبة كوك = الأموال الخاصة الصافية / مجموع الأخطاء المرجحة

ولعل من بين أهداف لجنة بازل : المساعدة في تقوية استقرار النظام المصرفي العالمي والعمل على إيجاد آليات للتكيف مع المتغيرات البنكية العالمية وإضافة إلى تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك .

وقد اهتمت لجنة بازل للرقابة المصرفية اهتماما كبيرا بالإدارة والمخاطر البنكية حيث أن هناك الكثير من الوثائق الإرشادية التي أصدرتها اللجنة والخاصة بالإدارة جميع المخاطر البنكية وظهر اهتمام لجنة بازل بالمخاطر البنكية أكثر وضوحا عند إصدارها لاتفاق بازل 2 والمتعلق بمعدل كفاية رأس المال حيث ركز الاتفاق على إدارة المخاطر بصورة واضحة وأعطى للبنوك الحق في اختيار البدائل المناسبة للقياس .

ومن الجدير بالذكر أن هناك بعض الوثائق التي تصدر للجنة وتكون ملزمة للبنوك التي ترغب في مزاوله نشاط المصرفي بينما هناك من الوثائق التي تصدرها لجنة بازل ليست إلزامية ولكن إرشادية وهي تمثل أسس جديدة لإدارة المخاطر البنكية أو إدارة خصوم البنك بصفة عامة ومن ثم فإن تبنيها من قبل السلطات الرقابية الوطنية أو البنوك قد أدى إلى نتائج ايجابية¹.

عند المقارنة بين اتفاقية بازل 01 وبازل 02 يلاحظ بازل 01 قد ركزت بصفة رئيسية على الحد الأدنى المطلوب لرأس المال وهو 8% مع التركيز على مخاطر الائتمان وليس إدارة المخاطر للائتمان وهذا بالإضافة إلى أن اللجنة حددت أوزان المخاطر لكل أصل من الأصول، وفي عام 1969 أضافت اللجنة مخاطر السوق .

أما بالنسبة لبازل 02، يعتبر أشمل وأعظم من مجرد تحقيق نسبة ال 8% بمعدل رأس المال .

¹حلبية عبد العزيز ومرامي محمد، بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية بالبنوك. المؤتمر العالمي الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة، جامعة ورقلة، الجزائر يومي 11 و 12 مارس 2008، ص 23

حيث أن اتفاق بازل 2 يعتبر تغيرا شاملا للثقافة البنكية والتي يعتبر محورها ادارة المخاطر البنكية والحكومة وانضباط السوق وتتمثل محاور اتفاقية بازل 02 في النقاط التالية :

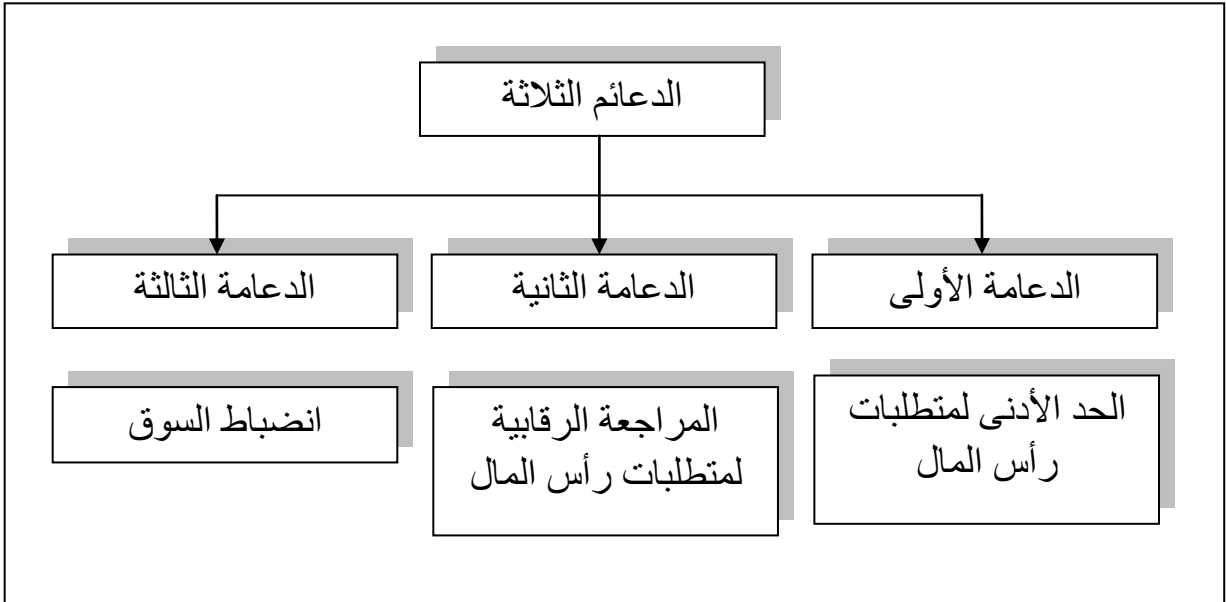
- متطلبات الحد الأدنى لرأس المال

- المراجعة الرقابية

- انضباط السوق والإفصاح.

ويمكن التعبير عنها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 02 : الدعائم الثلاثة لاتفاقية بازل



وركزت لجنة بازل على ضرورة تفاعل هذه الدعائم الثلاثة لتحقيق فعالية إطار رأس المال الجديد فلا يكفل تحديد حد أدنى لمتطلبات رأس المال تحقيق وتدعيم الثقة والسلامة بالنظام البنكي، ولذلك فلا بد من المزج بين معدل إدارة فعالة وانضباط السوق وكذلك الإشراف والمراقبة¹.

¹- زينب بوشن، مرجع سابق، ص 73.

ركزت بازل 2 في محورها الأول على الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال وهو 08% ولكن مع تغيير شامل عن اتفاق بازل 1 فيما يتعلق بكيفية حساب أوزان المخاطر بحيث تستطيع البنوك أن تختار من بينها شريطة أن تحقق المعايير اللازمة لكل أسلوب .

وقد أضاف اتفاق بازل 2 وجوب احتفاظ البنك برأس المال لمواجهة مخاطر التشغيل وأضاف أمور كثيرة منها مخفضات مخاطر الائتمان والتوريق لما سعت لجنة بازل 2 لأعداد نسبة ملائمة جديدة تسمى نسبة "ماك دونو" لتعويض النسبة السابق حيث أصبحت هذه النسبة قيد التنفيذ في 2006/12/31 وركزت هذه النسبة على محاور:

1- أن يقل رأس مال الخاص عن 8%

وعلى هذا الأساس بحسب:

إجمالي رأس المال (الشريحة الأولى+الشريحة الثانية+ الشريحة الثالثة)

_____ ≤ 8 مخاطر الائتمان + مخاطر

التشغيل + مخاطر السوق

2 - المتابعة الحذرة عند القيام بالأعمال البنكية

3- الشفافية في الأسواق

وأضاف اتفاق بازل 2 المحور الثاني والمتعلق بعمليات المراجعة الرقابية والذي يركز على استراتيجيات وسياسيات البنك لتحقيق متطلبات الحد الأدنى لرأس المال بطريقة سليمة.

وقد تم التركيز على إدارة المخاطر المصرفية لأن التطبيق السليم لاتفاق بازل 2 بجميع متطلبات بما يضمن إدارة المخاطر البنكية إدارة سليمة تجعل أداءه جيدا وقويا.¹

الوثائق 20 التي أصدرتها لجنة بازل والواردة في نهاية المحور 2 تعتبر بمثابة دليل عمل شبه متكامل لإدارة المخاطر البنكية وللرقابة الداخلية والخارجية الفعالة للبنوك.

لكن الأزمات المالية التي مست النظام المالي الدولي والنظام المصرفي لاسيما أزمة 2008 أبرزت النقص الواضح في اتفاقية بازل 2 وهو ما تمخض عنه ظهور اتفاقية بازل 3 في 2009 والتي من بين الإجراءات التي

¹ عبدالحكيم بيطري، مرجع سابق، ص57

جاءت بها تعزيز نسبة الموارد الذاتية للبنوك بحيث يتوجب على المصارف الرفيع في الشريحة الأولى من رأس المال التي تشكل احتياطياتها الصلية المؤلفة من أسهم وأرباح من 2% في الوقت الحاضر إلى 4,5% من أصولها بالإضافة إلى تخصيص شريحة إضافية بمقدار 2,5% من رأس المال لمواجهة أزمات مقبلة وهو ما يرفع إجمالي الاحتياطي الصلب إلى 7%.

من جهة أخرى سيتم الترفيع من نسبة الأصول الذاتية للمصاريف والتي يرمز لها بـ Tier 1 من 4% حالياً إلى 6% ومن المفترض أن يبدأ العمل تدريجياً بهذه الإجراءات ابتداءً من 1 يناير 2013 وصولاً إلى بداية العمل بها في عام 2015 وتنفيذها بشكل نهائي في 2019.

إن النقطة المحورية للإصلاح المقترح هي زيادة نسبة كفاية المال من 8% حالياً إلى 105% وتركز الإصلاحات المقترحة أيضاً على جودة رأس المال إذ أنها تتطلب قدراً أكبر في رأس المال إذ أنها تتطلب قدراً أكبر في رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمال رأس مال البنك.

تشمل هذه الحزمة من الإصلاحات أيضاً اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة لازلت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة دول مجموعة العشرين، حيث سيعين على البنوك تقديم أدوات أكبر سيولة مكونة بشكل أساسي لأصول عالية مثل السندات.¹

للإشارة فإن تطبيق توصيات لجنة 3 من طرف البنوك العربية سيترتب عليه إجراء تعديلات أساسية في هيكل مصادر التمويل وهيكل الأصول، إضافة إلى أضعاف قدراتها التنافسية في السوق الدولية مما قد ينعكس سلباً على نشاطاتها وربحها.

المبحث الثالث: إدارة المخاطر البنكية باستعمال المنتجات المالية

تضمن عملية إدارة المخاطر استراتيجيات تمكن المؤسسة من إدارة المخاطر المقترنة بالأسواق المالية وهي عملية ديناميكية يجب أن تتطور مع المنظمة وأعمالها وتأثر على الكثير من أقسام المنظمة شاملة الخزانة والمبيعات والتسويق والنواحي القانونية والضريبية والسلع ومالية الشركة.

وتتضمن عملية إدارة المخاطر كل من التحليل الداخلي والخارجي والجزء الأول من العملية يتضمن تحديد ووضع أولويات المخاطر المالية التي تواجه المنظمة وفهم علاقتها الوثيقة.

المطلب الأول: إدارة مخاطر الائتمان.¹

¹ عبدالحكيم بيطري، مرجع سابق، ص 57

تعتمد مخاطر الائتمان والطرق المستخدمة في إدارتها لدرجة معينة على حجم وتعقيد التعويضات والمؤسسات المالية كالبنوك والمستثمرين وشركات الأمانة للودائع وشركات التأمين واتحادات الائتمان كلها ذات تعرض بسبب تأكيدها على الأقرض والمتاجرة ورغم أن مخاطر الائتمان ترتبط بالاقتراض فهي كذلك هم رئيسي وغالبا ما ينسى بالنسبة لكيانات أعمال أخرى مثل الشركات.

1 - نشأة وإدارة مخاطر الائتمان.

نشأت مخاطر الائتمان التقليدية من خلال الاقتراض والاستثمار وأنشطة منح الائتمان وتعني بعائد مال المقترضين أو دفع مقابل البضاعة المباعة.

كذلك تنشأ مخاطر الائتمان من خلال أداء الأطراف المقابلة في اتفاقات تعاقدية مثل: المشتقات.

وعندما يكون الالتزام المالي لم يتم الوفاء به كاملا سواء سبب عدم قدرة الطرف المقابل أو عدم رغبته بالوفاء بالتزاماته وتنتج الخسارة أماكن إدارة مخاطر الائتمان فإن إحدى تقنياتها الأساسية هي التقليل، وتعتمد التقنيات المستخدمة على نوع المنظمة وعموما يوجد تركيز كبير على الإدارة النشطة لتعرض الائتمان في المؤسسات المالية، وهذا ليس غريبا باعتبار أهمية الائتمان في المؤسسات التجارية والائتمانية نتيجة أنشطة الإقراض والمتاجرة وإدارة الأصول.

ومع هذه التقنيات يمكن استخدامها بواسطة أي منظمة:

- جعل وظيفة مخاطر الائتمان رسمية
- اعتبار فرص تنوع تعرض الائتمان
- تطلب تقنيات التسوية والدفع التي توفر التأكد
- التعامل مع أطراف عالية الجودة
- استخدام اتفاقات الصافي النهائي حيث يكون ممكنا
- رصد وتحديد قيمة السوق للعقود القائمة

2. وظائف إدارة مخاطر الائتمان²

وظيفة مستقلة لإدارة المخاطر توفر دعم هام استراتيجيات وتكتيكيا للإدارة ومجلس الإدارة وإدارة مخاطر الائتمان ووضع السياسة، يمكن دخولهما في وظيفة الإشراف على المخاطر أو في المنظمات الأكبر كوظيفة

¹ نفيسة محمد بشري، إدارة الائتمان، ص 54

² نفيسة محمد بشري، إدارة الائتمان، ص 55

مستقلة ويجب أن تشمل إدارة تعرض الائتمان وضع حدود تعرض للائتمان مناسبة ورصد وتقرير التعرضات ضد الحدود على أساس مجمع معزز قانونيا والضمان وتقنيات التعزيز الأخرى للائتمان تنتهي أيضا لوظيفة إدارة المخاطر مع تحديد طريقة وتكرار مواجهة سياسات الائتمان.

وفي اتفاق مع مبادئ إدارة المحفظة كل من مخاطر ائتمان الصفقة ومخاطر ائتمان محفظة التعرضات يجب الأخذ بعين الاعتبار التنوع الذي يمكن تصوير مفهومه مع المؤسسة التقليدية التي كانت الأكثر تأثر بمخاطر الائتمان من خلال عمليات إقراضها، والعلاقة التقليدية بين المؤسسة المالية والعميل كانت مطبوعة بواسطة مدير العلاقة أو مسؤول الحساب مع أخذ الاقتراض دورا رئيسيا.

وتاريخيا كانت المؤسسات المالية غالبا إقليمية في طبيعتها وتمت قريبا في قاعدة عملائها ، وكانت مصلحة كل من العملاء والمؤسسات المالية الإقليمية لذلك تعلق على الرجاء الإقليمي .

وكان الإقراض يقوم عادة على الأصول العينة مثل المعدات كبديل كالعقارات وفي حالة تقصير العميل في القرض والمؤسسة المالية تحجز على الأصول المرهونة وتحصل على الأقل استرداد جزئي وتعرض الائتمان الأقصى كان مبلغ القرض، وتعتمد المخاطر على احتمال الدفع المقترض.

واليوم تواجه كثير من المنظمات تعرض مركز الائتمان وقد يكون صعبا على المنظمات تنوع أنشطة أعمالها بشكل كاف لتقليل التعرض فمثلا :

الصانع قد يكون له عملاء كثيرون في نفس الصناعة وقد يكون التنوع غير مرغوب فيه من وجهة نظر الأعمال في محاولة لتقليل التعرض للصناعة حيث هؤلاء العملاء يبقون الصانع في أعماله، مع هذا يمكن أن تعترف الإدارة بالتركيز وتبحث عن طرق الإدارة التعرض والتنوع مع نشوء الفرص¹.

المطلب الثاني : إدارة مخاطر سعر الفائدة

رغم أن أعمال الحماية تتضمن عادة مشتقات من الممكن إعادة ترتيب الأنشطة لتحجيم التعرض بسعر الفائدة وتستطيع البنوك على أساس أسلوبها إضافة استراتيجيات حماية داخلية بمشتقات سعر الفائدة مثل المستقبلات والمقايضات والخيارات وتحل مشتقات سعر الفائدة محل التعرض بسعر الفائدة مع التعرض لأداء الأطراف المقابلة ورفع المسائل الأخرى.

1. مستقبلات سعر الفائدة:

¹ - زينب بوشن ص 76.

وهي نتيجة إدارة التعرض لأسعار الفائدة أو أسعار دخل ثابتة للدخول في السعر أو المعدل لتاريخ مستقبلا وإتمام الصفقة من خلال وسيط توجد عمولات للشراء أو البيع ومتطلبات هامش ومخاطر الأساس اعتبار مع الحماية بعقود المستقبلية والمشتقات الأخرى.

وتنشأ مخاطر الأساس عندما تستخدم العقود لحماية أسعار الفائدة غير أسعار العقد المعني مثلا تعرض لسعر اقتراض تمت إدارته محصي بعقد يورو دولار وتتم إدارة المخاطر كما يلي:

1-1 مستقبلية السند :

هذه المستقبلية تتيح للمستثمرين حماية أوضاع السند الموجودة أو المضاعفة لأوضاع السد دون شراء أو بيع السندات المعينة وهي مفيدة لإستراتيجيات تخفيض الأصول التكتيكية في إدارة التعرض لأسعار الفائدة طويلة الأجل، ومستقبلية السند يمكن استخدامها للحماية من مخاطر السند وسعر الفائدة أو تغيير تخصيص الأصول أو تعديل مدة المحفظة.¹

والمفترض يمكنه الحماية ضد رفع المعدلات ببيع عقد مستقبلية السند يشترط أن فائدة العقد المعني مماثلة للتعرض فإذا ارتفعت أسعار الفائدة ينخفض سعر السند المعني يجب أن يتقاضى عقد المستقبلية بأسعار فائدة أعلى بالسوق فإذا انخفض أسعار الفائدة (يرتفع سعر السند المعني) فالخسارة على عقود المستقبلية يجب أن تتقاضى بأسعار فائدة السوق الأقل وهذه يفترض عدم وجود تغيير في إدارة تعرض المنظمة امتداد الانتماء ويمكن أن تؤثر مخاطر الأساسي في الفاعلية النهائية للحماية وباقتراض أن عقود المستقبلية توفر معظم الحالات عن مسألة العقد المعني ومستقبلية السند مفيدة في غدارة المحفظة لتسهيل تخصيص الأصول الإستراتيجية التكتيكية ويستطيع مدير المحفظة تعديل ترجيح.²

الأصول بشراء أو بيع عقود مستقبلية دون تغيير المملوك الفعلي للأوراق المالية ومزايا استخدام مستقبلية السند كممثل للمشتريات الفعليين للسندات تشمل بسهولة التنفيذ والتسليم واحتمال تقليل تكاليف الصفقة.³

2-1 إنهاء عقد مستقبلية

¹ - زينب بوشن مرجع سابق، ص 78.

² نفيسة محمد بشري، مرجع سابق، ص 55

³ نفيسة محمد بشري، مرجع سابق، ص 55

عند الانقضاء تسوية عقد مستقبلية بمقاصته مع عقد مستقبلية آخر أو بتسليم أو قبول تسليم المعني - كما هو مسموح به، كما هو مسموح بهن وللتسليم مند عقود مستقبلية السند للسندات القابلة للتسليم بكميات مختلفة ومواعيد استحقاق مختلفة، يستخدم عامل الانحراف للسندات والتبادل تشمل السندات القابلة للتسليم وعوامل تحويلها قبل التسليم فعقد مستقبلية المشتري يمكن إنهاء بيع عقد المستقبلية في نفس موعد مستقبلية في نفس موعد تسليمه.

2 - خيارات سعر الفائدة:

وتشمل الغطاء والأرض المستخدمة للحماية ضد مختلف أسعار الفائدة المرجعية أو أسعار الأصول محل النظر ورغم أن استراتيجيات الخيار تتضمن عادة خيارات مباشرة فيمكن إنشاءها من خيارات تجارة الاستبدال وتشبه أعمال خيارات التأمين بدفع أحد الأطراف ليقبل أو يستعيد المخاطر بينما الطرف الآخر يقبل المخاطر مقابل قسط الخيار الذي يزيد دفعه تكلفة الاقتراض الفعال أو يقلل العائد الفعال على الأصول بالنسبة للحامين¹.

ويعتمد تسعير خيارات سعر الفائدة على عوامل عديدة بما فيها أجل الانقضاء وسعر المضارب وتطايير سعر الفائدة المرجعي وتؤخذ الأسعار عادة في نقاط أساس لمبلغ العقد الصورية ومواصفة مشتري الخيار بالنسبة لحجم العقد وسعر المضارب ومواعيد إعادة الوضع وأجل الانقضاء وسعر الفائدة المرجعي يمكن تلبيتها بخيارات معدلة لرغبات العمل في سوق مباشر ومخاطر الأساس محل اعتبار في الحماية مع خيارات سعر الفائدة حيث أنها مع حمايات لسعر الفائدة ومع الخيارات على مستقبلية فإن تغيرات السعر قد تحدث نتيجة تغيرات في السعر الأدنى المعني أو أسعار الفائدة أو بسبب التغيير في الأساس والأدنى المعني (الأرض للتسليم) يكن أن يتغير خلال أجل عقد المستقبلية لذلك لا بد من الحرص عند المقارنة لخيار على عقد المستقبلية مع خيار على الأدنى ذاته وحيث للمشتري تحكم على ممارسته فإن الخيار يفيد المخاطر الطارئة حيث الحاجة المتوقعة للحماية قد تحدث أولاً تحدث، ويتحاشى ضرورة الدخل في سعر الفائدة حتى لفترة زمنية قصيرة فإن الخيارات سوف توفر حماية ضد مشاهد سعر الفائدة في أسوء حالة ومشاهدة المرونة وأحسن حالة².

وتتم إدارة المخاطر كما يلي:

1-2 غطاء وأرضيات:

¹ - زينب بوشن مرجع سابق، ص- ص79-80.

² نفيسة محمد بشري، مرجع سابق، ص56

هي خيارات لسعر الفائدة حزمة لتوفير الحماية من التغيرات في أسعار الفائدة على فترة زمنية والغطاء هو مجموعة من خيارات سعر الفائدة للحماية ضد ارتفاع أسعار الفائدة والغطاء (ويسمى أحيانا صقف Ceiling) أساسا مكون في خيارات نموذج أوربي قصير وانقضاء كل جار مقابل لجدول الاقتراض المتوقع للحامي، ومقابل علاوة الغطاء فإن مشتري الغطاء محمي في الأسعار الأعلى (فوق سعر غطاء المضاربة) عند الفترة الزمنية التي يغطيها الغطاء.¹

2-2 سعر الليبرو (السعر المعروف بين البنوك بلندن)

(الليبرو) هو علامة الاستهداء المستخدمة في اتساع كبير أو السعر المرجعي لأسعار الفائدة للأجل القصير والليبرو كذلك هو السعر بين البنك والبنوك الرئيسية للصفقات لحجم السوق، ويحسب من ثمانية بنوك على الأقل مشاركة بانتظام ويستخدم (الليبرو) لتسوية سعر الفائدة وعقود المستقبلات وترتيبات الاقتراض وأسعار الليبرو وتسند يوميا للجنة البريطانية والين الياباني والدولار الكندي.²

المطلب الثالث: إدارة مخاطر سعر الصرف

رغم أن منافسة الحماية تتضمن عادة المشتقات من الممكن أحيانا تحجيم التعرض لخطر سعر الصرف من خلال التعديلات الحذرة لأنشطة ترتيب عمليات الأعمال لتقليل المخاطر فهي شكل من الحماية الداخلية وقد تتضمن جهود، ولكن يمكن أن تكون وسيلة قابلة للحياة لتقليل التعرض للمخاطر واعتماد أسلوب مخاطر الصرف الأجنبي

1 - نقل مخاطر سعر الصرف

أحيانا يكون من الممكن نقل مخاطر سعر الصرف إلى العملاء أو الموردين فمثلا قد تحدث التغيرات منهجية التسعير لتعكس أسعار الصرف وفي بعض الصناعات تساعد زيادة العبء في المقاصة ونقلها إلى العميل النهائي.

2 - عقود المستقبل

¹-زينب بوشن مرجع سابق، ص 80
² شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر ، در المسير للنشر والتوزيع الأردن 2012، ص73

تسهيل أسواق الصرف الأجنبي حركة رأس بين أسواق النقد الداخلية والدولية وحماية مخاطر الصرف الأجنبي وحماية تعرض لخطر الصرف الأجنبي بمشتقات مثل عقود المستقبلية تمنع التعرض لمخاطر أسعار الصرف مع التعرض لأداء الأطراف المقابلة لذلك من المهم فهم مخاطر الائتمان وتتم إدارة المخاطر كما يلي:

1-2 تسعير عقود المستقبل:

يعكس تسعير المستقبلية بالفرق في أسعار الفائدة بين العمليتين على مدى فترة الزمنية التي تغطيها المستقبلية وفرق سعر الفائدة قد يكون موجبا أو سالبا بما يترتب عن هذا من أن سعر المستقبلية يكون بعلاوة أو بخصم بالنسبة لسعر الموقع.

والتغير في أي من السعر الموقع أو أسعار الفائدة المعنية يغير تسعير المستقبلية، وسعر الموقع موجب أو سالب يساوي سعر المستقبلية أو يكون شاملا في السعر¹.

2-2 المستقبلية غير القابلة للتسليم:

هذه اتفاقيات تعاقدية حيث لا يحدث تسليم للعملة ومثل عقد التسوية النقدية للمستقبلية في موعد المستقبلية فإن السعر التجاري للموقع يقارن بسعر المستقبلية التعاقدية أو الدفع نقدا والمستقبلية غير القابلة لتسليم غالبا تستخدم لحماية عملات السوق المنتجة حيث يصعب التسليم.

3-2 إنهاء عقد المستقبلية

فور إبرام عقد المستقبلية يكون سعر الصرف المحدد بالنسبة لمقدار وموعد التسليم وللأخذ التسليم وفقا لشروط المستقبلية عند الاستحقاق. على المنظمة أن تقدم تعليمات للمؤسسة المالية على الأقل قبل الاستحقاق بيوم أو بيومين وعقد المستقبلية يمكن إنجائه بطريقة من عدة طرق .

- الالتزام بالتسليم طبقا لأحكام عقد المستقبلية.

- إنهاء عقد المستقبلية بشراء أو بيع عقد مقاطعة بأسعار السوق السائدة مع ما ينتج من كسب أو خسارة؛

- تحديد أو نقل مستقبل العقد لموعد آخر بالأسعار الجارية.²

¹ شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر ، ص73
² سمير عيد الحميد رضوان ، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، دار النشر للجامعات، مصر 2005م، ص 94

3 - تجارة المبادلات

تجارة المبادلات في السوق بين المؤسسات المالية الكبيرة وعملائها ورغم انها متشابهة إلا أن هناك بعض الفروق الهامة بين الصرف الأجنبي مبادلات العملة، فتميل مبادلات الصرف الأجنبي لتكون ذات آجال أقصر للاستحقاق وذات التغيرات بين الأطراف المقابلة، وتميل مبادلات العملة إلى تغطية فترات أطول وتتضمن تبادلات متعددة بين الأطراف وتتم إدارة المخاطر فيها كما يلي:

3-1 عقود المبادلات (الصرف الأجنبي)

إستخدمت بكثافة وخاصة بواسطة المؤسسات المالية لإدارة الأرصدة النقدية، والتعرض للمخاطر في عملات مختلفة ويستخدم كذلك لتسهيل تجارة المستقبلات أو فرق سعر الفائدة بين العمليتين، وتتكون مبادلات الصرف الأجنبي من عملية المبادلات بالموقع وعملية المستقبلات. ويتم شراء عملة في تاريخ الموقع مع بيع عكسي في تاريخ المستقبلات وكل من سعر الموقع وسعر المستقبلات يتم وضعها عند عمل التجارة والفرق (نقاط المستقبلات) هو صافي التكلفة أو كسب الناتج عن المبادلات.¹

وبالنسبة للمؤسسات غير المالية فإن مبادلات الصرف الأجنبي تستخدم غالبا لتسهيل الاستثمار أو الاقتراض القصير الأجل في عملات غير داخلية، وهي توجد بشكل فعال في استثمار عملة وقرض أخرى ومدة مبادلات الصرف الأجنبي اساسا حوالي سنة أو أقل .

¹ سمير عيد الحميد رضوان ، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، ص 94

خلاصة الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل حاولنا الإلمام بجزئيات إدارة المخاطر بما أنه الاهتمام الأساسي للبنوك هي المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها .

حيث مما سبق يمكننا تعريف المخاطر على أنها احتمال وقوع الخسارة في الموارد المالية كما أنها شطرمهم يهدد كيان المؤسسة المالية في أي لحظة وفي كل حين، لذلك وجب على كل مؤسسة أن تعمل على إيجاد السبل السليمة لمواجهة هذه المخاطر لتقليل منها أو تجنبها فقد تم عرض في هذا الفصل: لأنواع المخاطر ولأهم الأدوات التي تساعد البنوك في مواجهة مختلف المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها وتناولنا أيضا كيفية إدارة المخاطر تم انتقلنا إلى تحليل المخاطر وهذا من خلال كل خطر على حدى ووضع أهم السبل لمواجهة من عقود المستقبلات إلى الخيارات والمبادلات والأجلة.

إن هذا الفصل يمثل القاعدة التي يمكن من خلالها بناء أساسات محكمة لمعالجة هذا الموضوع ونجد أن المخاطر من أهم أهداف وجود الهندسة المالية.

الفصل الثالث:

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

وكالة مستغانم

تمهيد:

لقد تناولنا في الجزء النظري كل من الهندسة المالية وإدارة المخاطر، هذه الأخيرة التي أحدثت العديد من التغيرات، سواء على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي، إذ أصبحت جل المنظمات تسعى من أجل الاستثمار في المعرفة، ذلك للاستفادة من عوائدها الكبيرة، وحتى لا تبقى دراستنا نظرية حاولنا سنقو إسقاطها على الواقع من خلال دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية مبرزين المخاطر التي يتعرض لها البنك وكيفية إدارة هذه المخاطر وذلك باستعمال أدوات الهندسة المالية والمتمثلة أساسا في المشتقات المالية. إلا أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لا يستخدم الهندسة المالية لإدارة مخاطره

لذا تطرقنا في هذا الفصل إلى ما يلي:

التعريف بالبنك محل الدراسة؛

المخاطر التي يتعرض لها بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم البنوك الجزائرية التي تهتم بالتطوير القطاع الفلاحي لذل من خلال هذا الفصل سنتطرق إلى :

المطلب الأول: نشأة و تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية¹

أنشئ بنك الفلاحة و التنمية الريفية بموجب المرسوم رقم 88/105 بتاريخ 13 مارس 1982 م، هي مؤسسة مالية وطنية تنتمي إلى القطاع العمومي، و أكمل بقانون 01\88 الذي حدد نهائيا النظام الاساسي للبنك بتاريخ 1988/01/12 ووضع طرق العمل و إجراءات التحويل، فتحول بنك الفلاحة و التنمية الريفية إلى شركة ذات أسهم و جاء البنك الفلاحة و التنمية الريفية لمهمة تطوير القطاع الفلاحي و ترقية العالم الريفي في بداية المشوار تكون البنك من 140 وكالة متنازل عنها من طرف و اصبح اليويتكون من 41 مديرية جهوية في مجتمعات جهوية للاستغلال و 322 وكالة على المستوى الوطني

المطلب الثاني: مهام و أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

1. مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية

إن بنك الفلاحة و التنمية الريفية يسعى إلى تحقيق أهدافه المتمثلة في تمويل القطاع الفلاحي و ذلك من خلال تحديد مختلف المهام التي تساعده على تدعيم هذا القطاع الحيوي، ولهذا فإنه يمكن تلخيص أهم مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية فيما يلي:

- إمكانيات المالية الممنوحة من قبل الدولة الجزائرية لتدعيم القطاع الفلاحي، الري، الصيد

والنشاطات الحرفية.

- القيام بمنح قروض إستثمارية طويلة الأجل للإستثمارات الزراعية الكبيرة.

- القيام بمنح قروض قصيرة الأجل التي تتعدى 5 سنوات مثل: تمويل لشراء تجهيزات و معدات

¹وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

- زراعية، و تمويل قطاع الصيد البحري وكان هذا إبتداءا من سنة 2002 م.
- منح قروض موسمية لتدعيم القطاع الفلاحي مثل: المواد الإستهلاكية، شراء البذور، وهو قرض قابل للتجديد.
 - القيام بجميع الودائع المتوسطة و الطويلة الأجل.
 - التعامل مع مؤسسات القرض العمومية الأخرى و تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية.¹

2. أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

تنحصر أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية فيما يلي:

- الحفاظ على حصته في السوق و التأقلم مع هذه التغيرات.
- جلب الزبائن لتحقيق أكبر ربح ممكن.
- تطوير جودة الخدمة و العلاقات مع الزبائن.
- إبقاء أكبر بنك في البلد.
- العمل على توسيع شبكته لتلبية كل المتطلبات عبر التراب الوطن.
- اشتراك الزراعة في التراكم الوطني و تنمية نصيبها في مجال الانتاج الوطني
- اعادة تنظيم الجهاز الفلاحي بتطوير و تعميم استعمال الاعلام الالي
- توسيع الاراضي الفلاحية و تحسين جودة الخدمات

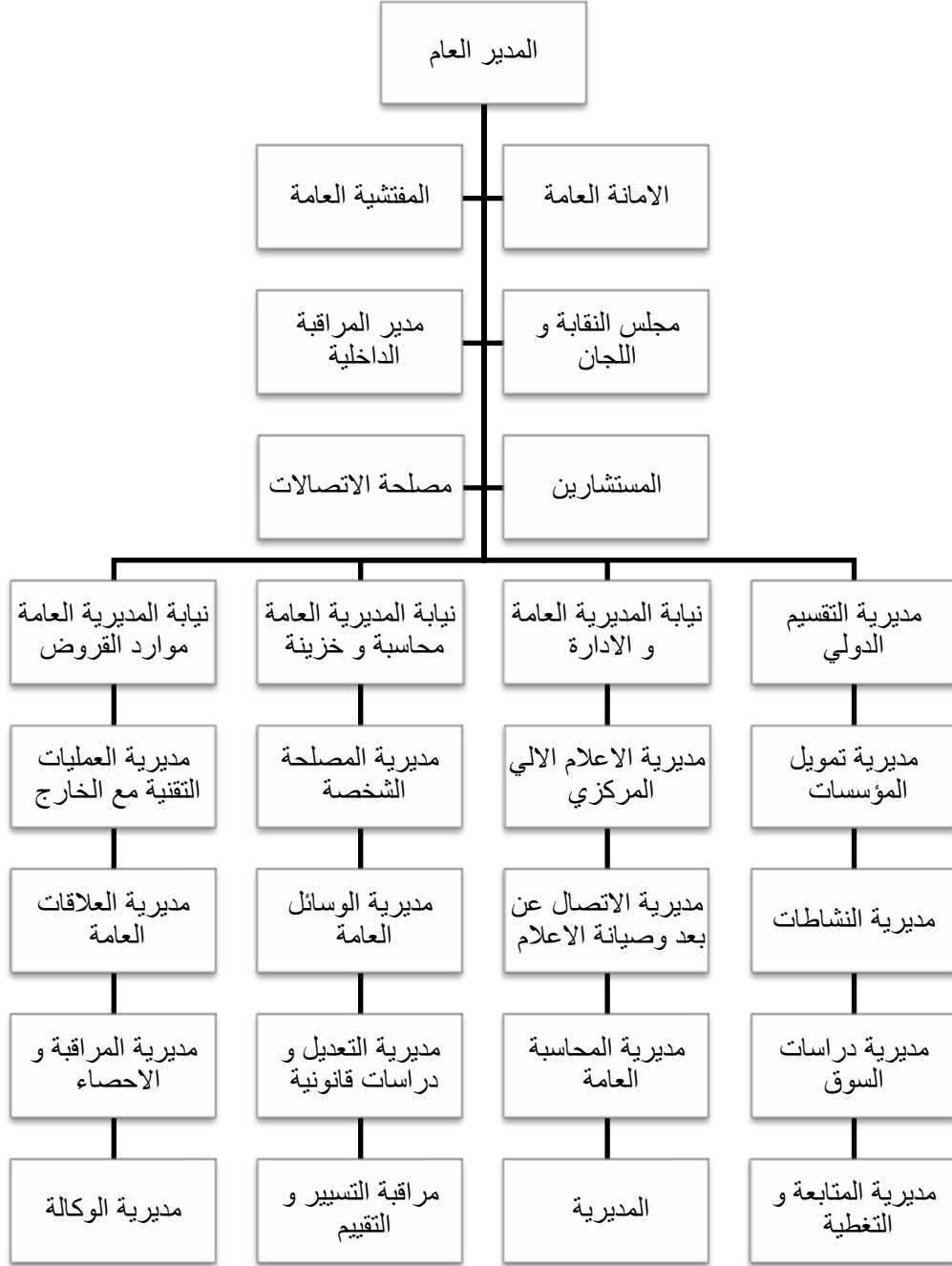
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

بنك الفلاحة و التنمية الريفية ككل مؤسسة تمتلك هيكل يعتبر كقاعدة تنظيم، حيث يسمح طريق مخطط بتقديم بصفة شكلية هيكل البنك، وكذا العلاقات التسلسلية حسب المسؤولية في مختلف أجزاءه، و لإتمام دوره على أحسن وجه.

¹ وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

بحيث يمكن أن نتطرق إلى الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية حسب ما هو موضح في

الشكل¹.



المصدر: المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة مستغانم

شكل رقم 01: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

¹ وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المبحث الثاني: المخاطر التي تواجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكيفية معالجته

تشمل المخاطر التي يتعرض لها بنك الفلاحة والتنمية الريفية والتي تتمثل في خطر عدم التسديد و المخاطر الاجتماعية والاقتصادية ومنها السياسية والقانونية و سنتطرق في هذا المبحث إلى بعض هذه المخاطر من خلال ما يلي:

المطلب الأول: مخاطر عدم التسديد:

لكل قرض تاريخ استحقاق لهذا على البنك بإعلام الزبون قبل نهاية تاريخ الاستحقاق برسالة تسمى هذه الرسالة "برسالة تنبيهية".

وفي هذا التاريخ إذا سدد المبلغ فلا بأس وفي حالة ما إذا لم يسدد هناك مراحل و خطوات متبعة ومقسمة إلى فترات

- الفترة الأولى: بعد 15 يوم من تاريخ الاستحقاق: إبلاغ الزبون مرة ثانية.

- الفترة الثانية: بعد 15 يوم بعد الفترة الأولى إبلاغه بدفع الدين بطريقة ودية.

- الفترة الثالثة: بعد 15 يوم بعد الفترة الثانية: إرسال رسالة إنذار قبل اتخاذ الإجراءات القانونية المبرمة و مهلة 8 أيام قبل اتخاذ الإجراءات القانونية و يطلب منه دفع الدين كاملا وهنا نميز بين حالتين:

1. حالة الاستجابة:

يأتي الزبون إلى البنك و يتحاور مع لجنة الدراسة تتخذ اللجنة قرارات سواء بزيادة المدة أي إعادة تغيير تاريخ الاستحقاق أو إضافة له وقت إضافي لدفع الدين.¹

2. حالة عدم الاستجابة:

إذا لم يدفع الدين يتوجه البنك إلى الضمانات المتفق عليها في العقد، وهذا حسب نوعية²

الضمانات، إذا كانت ضمانات عقارية تباع بالمزاد العلني لتحصيل الدين وهناك إجراءات تتخذ لتحصيل الدين من بينها إذا استوت قيمة الدين مع مبالغ العقار فإن البنك يستولي على الأصلي وإذا زادت القيمة

¹ وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

عنه تعاد هذه الزيادة إلى المدين وأما إذا كانت قيمة الضمان لا تكفي فإن البنك يشترك مع الدائنين الآخرين في المطالبة بالأصول غير المرهونة إذا وجدت وإذا لم توجد فيتم التسوية للأمور قانونية أما بالنسبة للضمانات الشخصية فيتقدم شخص ثالث يتعهد برد الدين في عجز صاحبه عن السداد.

3. حالة الإفلاس:

بعد الدراسة القانونية وإعلان حالة الإفلاس يصدر حكم ويعين مصرفى وهذا المصرفى هو حوصلة كل الضمانات والممتلكات ويقوم المصرفى بترتيب الدائنين حسب الترتيب القانوني:

-الإجراء: دفع أجور العاملين.

-الضرائب: دفع أجور العاملين.

-المصاريف القضائية: دفع المصاريف للقضاء والحكام.

-البنك: في الأخير يأتي دور البنك، هنا يمكن أن تكون خسارة للبنك في حالة ما إذا كانت قيمة الممتلكات بمبالغ قليلة أي توزيع المبالغ على الإجراء، الضرائب والمصاريف القضائية وفي الأخير يبقى لا للبنك أي شيء هنا تظهر الخسارة لذا عند دفع ملف طلب القرض يطلب من المقترض تقديم الوثائق الخاصة بكل مصلحة المذكور أعلاه.¹

4. حالة الكوارث الطبيعية والحوادث:

يجب على صاحب المشروع أن يكون مؤمن لدى مصلحة التأمين، لأنه في حالة حدوث مثل هذه الكوارث تعوض له قيمة الخسارة من طرف الصندوق الجهوي الفلاحي أي مصالح التأمين على الكوارث.

وهذا كله راجع إلى:

- فقدان العميل لأهمية استمرار التعامل مع البنك.

- عدم حرص العميل على الوفاء بالتزاماته.

- إتلاف سمعته الشخصية.

¹وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- تدهور المركز المالي للمقترض.

- تراجع الكفاءة الإدارية في إدارة العميل لنشاطه و إضافة إلى ذلك تراجع المقدرة الإنتاجية

المطلب الثاني: المخاطر الاقتصادية المتعلقة بالمخاطر المتعلقة بالعمليات المطلوبة تمويلها والمخاطر المتعلقة

بالعملية المطلوبة تمويلها:

1. المخاطر الاقتصادية:

وهي التي تخرج عن إدارة المقترض و عن تأثيره و من أمثلتها أهداف خطط التنمية الاقتصادية

والاجتماعية و ما يطرأ عليها من تعديلات و ما يتطلب تنفيذها من إصدار قرارات اقتصادية و مالية و نقدية

قد تؤثر على بعض الأنشطة في الدولة.¹

كما أن هذه المخاطر تحدث آثارها في الحياة الاقتصادية و الجهاز المصرفي أيضا مما يؤثر على عدم قدرة

المقترض على سداد ما حصل عليه من القرض و كذلك عدم قدرة البنك على استرداد هذا القرض إضافة

إلى المخاطر تذبذب أسعار الصرف في حالة اقتراض العملاء من الخارج.

2. المخاطر المتعلقة بالعملية المطلوبة تمويلها:

تختلف هذه المخاطر حسب طبيعة كل عملية ائتمانية و ظروفها و يمكن إبرازها ذلك من تحليل بعض

صور المخاطر على أساس مدى كفاءة المقاول و خبرته في العمليات التي يقوم بتنفيذها سواء امن حيث

سلامة الدراسات التي يعدها للدخول في العطاء أو من حيث إدارة التنفيذ وفقا للبرامج الموضوعية.

3. المخاطر الاجتماعية، السياسية و القانونية:

و منها ناشئة عن التبعية الاقتصادية لدولة أجنبية و ما ينجم عن مخاطر حروب العلاقات الدولية، و

كذلك إصدار بعض التشريعات التي تسمح ببعض الديون المصرفية الممنوحة للعملاء أو التي تؤثر على

توزيع الدخل بين فئات المجتمع.²

¹ وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل استخلصنا أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتعرض للمخاطر مثله مثل البنوك الأخرى ويقوم بإدارتها عن طريق أدوات تقليدية قديمة حيث أنها لا تستخدم أدوات الهندسة المالية من

مشتقات

خاتمة

يعتبر القطاع المالي بصفة عامة و القطاع البنكي بصفة خاصة عصب الاقتصاد لأي بلد حيث أن سلامته تنعكس على سلامة أداء الاقتصاد عموما، باعتبار أن البنوك هي المسؤول الأول عن تمويل الأنشطة الاقتصادية و من الطبيعي انه يتعرض لعدة مخاطر، لان المخاطر امر ملازم للعمل المصرفي نظرا لطبيعة عمله مند البداية ، من حيث المقدار والنوع ، الامر الذي فرض على ادارة البنوك إعطاء مسالة المخاطر العناية التي تستحقها لتبقى هذه ضمن الحدود القابلة للسيطرة عليها، والا ادت الى تهديد وجودها وإدارة المخاطر مع غيرها من الإدارات في البنوك لا تؤدي دورها بشكل فاعل مالم يكن هناك نظام رقابي سليم و يجب عليه إدارتها بالطرق المناسبة من اجل الحد منها

فتفادي المخاطر كليا مستحيل منه التحقق بل أن الضرورة البعد عن المخاطر غير محسوبة و القبول بما هو محسوب منها هو تحقيق لغايات البنوك

لذا تم تطوير و ابتكار أدوات جديدة من اجل معالجتها و الحد منها و من هنا تم ابتكار ادوات الهندسة المالية فمن خلال الدراسة التي قمنا بها، فإن نمو أدوات الهندسة المالية وتطورها أصبح من أهم النجاحات في التاريخ المالي المعاصر، فقد تطور من مجرد تصورات إلى انتشار دولي واسع النطاق، حيث عم التعامل بها في المؤسسات والأسواق خاصة منها البنوك، وتخلل استعمالها كل أرجاء النظام الدولي .

إن مفهوم هندسة المالية نجده قد أطلق مفهوما جديدا في الاقتصاد، فهو الابتكار الذي احدث تطورا على مستوى القطاع المالي لأي كيان، وهذا بفضل أهدافه الواضحة والجلية من خلال جلب أكثر عوائد بأقل تكاليف وبدون مخاطر، هذه المنتجات نجد بأنها تعمل على تعميم الاستفادة بين الأطراف المتعاملة، وهذا كله إذا أحسن استعمالها بطرق صحيحة وسليمة. وفيما يلي النتائج والتوصيات المقترحة.

وقد جاءت هذه الدراسة لاثبات أهمية استعمال أدوات الهندسة المالية في المنشآت المالية و المصرفية في المجتمع الجزائري و نريد التأكيد ما إذا كانت لها فائدة كبيرة في الجهاز المصرفي الجزائري لأنها تدعم بشكل فعال تنوع أكثر المحافظ الاستثمارية و تزيد من عوائدها و يكون لها تأثير فعال في ابتكار طرق جديدة لقياس و تحسين إدارة المخاطر و الحماية من المخاطر الكبيرة التي يمكن ان يتعرض لها للبنك الجزائري

وقد ادخل بنك الجزائر مجموعة من التغيرات في القوانين المنظمة لادارة البنوك وهذا محاولة منه لرفع مستوى اداء البنوك الجزائرية وكذا الاستفادة ما امكن من مقررات لجنة بازل الهادفة الى حماية البنوك. وفي الختام توصلنا ان ادوات الهندسة المالية في البنوك الجزائرية لا تستخدم اطلاقا في الجهاز المصرفي وهذا للوضع الاقتصادية في الجزائر.

نتائج الفرضيات :

بالنسبة لفرضيات المقترحة توصلنا إلى النتائج التالية:

الفرضية الأولى: إن استعمال الهندسة المالية تهدف للتقليل من المخاطر

_استنتجنا عدم صحة الفرضية وذلك بسبب أن البنك محل الدراسة لا يستخدم الهندسة المالية لإدارة مخاطرها،

الفرضية الثانية: قلة اهتمام البنوك بإدارة المخاطر

استنتجنا صحتها وبعد الدراسة التطبيقية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية فقد لاحظنا أن البنك مهتم بالأخطار المتعلقة بالمقترض فقط، كأخطار الإفلاس و أخطار عدم التسديد ومتجاهلين الأخطار الأخرى التي تطرقنا إليها في الجانب النظري، كما تبين لنا أن البنك يقوم بدراسة دقيقة وشاملة حول طلب القرض قبل اتخاذ قرار القرض أو عدم منحه قصد التأكد من استرجاع مبلغ القرض والفوائد المترتبة عنه عند تاريخ الاستحقاق .

قائمة المراجع

1- الكتب:

- 1) هاشم فوزي العبادي وجيليل كاظم العارضي "الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية" الطبعة الثانية، عمان الأردن، الوراق 2012.
- 2) جليل كاظم مدلول العارضي وعلي عبودي نعمة الجبوري "الهندسة المالية وأدواتها المشتقة مفاهيم نظرية وتطبيقية الطبعة الأولى عمان الأردن الدار المنهجية سنة 2016.
- 3) سمير الخطيب "قياس وإدارة المخاطر بالبنوك منهج علمي وتطبيقي علمي" منشأة المعارف، الإسكندرية مصر 2005.
- 4) طريق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية إسكندرية
- 5) سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية ودورها في غدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، دار النشر للجامعات، مصر 2005.
- 6) نفيسة محمد بشرى ، إدارة الإئتمان ، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة مصر.

2- المذكرات

- 1) زينب بوشن الهندسة المالية ودورها في إدارة المخاطر في البنوك مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص مالية وتأمينات ونسير مخاطر، جامعة أم البواقي 2014/2015.
- 2) محمد عبد الحميد عبد الحي استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في المالية والمصرفية جامعة حلب سوريا 2014
- 3) عبد الحكيم تبطري "استخدام الهندسة المالية لتعزيز إدارة المخاطر البنكية" مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهدي أم البواقي 2013/2014.

(4) خضراوي نعيمة "إدارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية والتقليدية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود وتمويل جامعة بسكرة. سنة 2008، 2009

(5) دهمش أميرة، المخاطر البنكية وآلية تسييرها مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص بنوك دامعة محمد بوضياف مسيلة، 2015/2014.

3- الملتقيات والمؤتمرات

(1) طيبة عبد العزيز ومرايحي محمد " بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية بالبنوك الجزائرية". المؤتمر العالمي الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، الجزائر يومي 11 و 12 مارس 2008

4- المجلات:

(1) بوعشة مبارك، "إدارة المخاطر البنكية مع إشارة لحالة الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية العدد 27، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر جوان

ملخص الدراسة:

تعتبر الهندسة المالية من المفاهيم الحديثة التي دخلت عالم المال والاستثمار وهي تعني عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة. رغم ظهورها في السنوات الأخيرة كان الغرض الأساسي من استعمالها هو التحوط من المخاطر ولقد توسع استعمالها خلال السنوات الأخيرة ليشمل أغراض الاستثمار والمضاربة إن عملية تطوير أدوات الهندسة المالية بتجدد مستمر وبصورة متزايدة وبنمو مستمر حتى الآن، ولهذا من خلال دراساتنا نريد معرفة دور الهندسة المالية في إدارة مخاطر البنوك الجزائرية وفي الأخير استخلصنا إن البنوك الجزائرية لا تعتمد على أدوات الهندسة المالية في إدارة مخاطرها وهذا راجع إلى الظروف الاقتصادية التي تعيشها الجزائر حاليا.

الكلمات المفتاحية: أدوات الهندسة المالية، الهندسة المالية، المخاطر البنكية

Résumé

L'ingénierie financière est l'un des concepts modernes qui sont entrés dans le monde de la finance et de l'investissement, et cela signifie la conception, le développement et la mise en œuvre de chacun des outils et des processus financiers innovants.

Malgré son émergence ces dernières années, son objectif principal était de couvrir les risques et son utilisation s'est élargie ces dernières années pour inclure les investissements et la spéculation. Le rôle de l'ingénierie financière dans la gestion des risques des banques algériennes

Enfin, nous avons conclu que les banques algériennes ne s'appuient pas sur des outils d'ingénierie financière pour gérer leurs risques, et cela en raison des conditions économiques que connaît actuellement l'Algérie.

Mots clés : les processus financier, l'ingénierie financière, les risques bancaires